

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون



الجلسة العامة ٥٥

الجمعة، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

كبنء فرعي من البند ٩٥ من جدول الأعمال "التنمية
المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي".

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج
هذا البند الفرعي الإضافي في جدول أعمال الدورة
الراهنة؟

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال: تقارير المكتب

التقرير الثالث للمكتب (A/50/250/Add.2)

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما قرر
المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن يوزع البند
الفرعي الإضافي على اللجنة الثانية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استرعي أولاً
أنظار الممثلين هذا الصباح إلى التقرير الثالث للمكتب
بشأن طلب تقديم به وفد الفلبين بإدراج بند فرعي
إضافي إلى جدول الأعمال تحت البند ٩٥، "التنمية
المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي"، وطلب من
الأمين العام بإدراج بند فرعي إضافي تحت البند ١٧،
"تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية
وتعيينات أخرى".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر
توزيع البند الفرعي الإضافي على اللجنة
الثانية؟

ويوصي المكتب الجمعية العامة في الفقرة ١ من
تقريره بأن يدرج في جدول أعمال الدورة الراهنة بند
فرعي بعنوان "الأغذية والتنمية الزراعية المستدامة"

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيحاط رئيس
اللجنة الثانية علماً بالقرار الذي اتخذ توا.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ونود أن نشكر المجتمع الدولي وفريق تقديم الدعم إلى نيكاراغوا والأمين العام، بطرس بطرس غالي لإسهامهم القيم في عملية تحقيق الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا.

وقد تلقينا بارتياح الوثيقة A/50/535 المؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ والمتضمنة تقرير الأمين العام عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦/٤٩ بشأن البند المعروض على الجمعية. ويعرض تقرير الأمين العام، بشكل عام، تطور الحالة في نيكاراغوا. وتستحق تعليقاته كل اهتمامنا وتلزمنا كحكومة بأن نبذل مزيداً من الجهد لتعزيز تحسين الحياة الاجتماعية لبلدنا في جميع المجالات.

وفي عام ١٩٩٠، استهلت حكومة الرئيس فيوليتا باريوس دي شامورو التحول المتكامل للبلد من السلطة المطلقة إلى الديمقراطية القائمة على المشاركة، ومن مركزية الاقتصاد إلى اقتصاد السوق، ومن الفقر إلى التنمية، ومن المواجهة الاجتماعية إلى التقارب الاجتماعي، ومن الحرب إلى السلام.

وبعد انقضاء خمس سنوات بدأ البلد يجني، رغم التوترات المصاحبة لهذا التحول الشاق، ثمرات انتهاء الصراع المسلح وثمرات المصالحة الوطنية واستقرار الاقتصاد الكلي.

ولم يحدث عنف بدوافع سياسية بأي شكل كان منذ عام ١٩٩٣، وذلك وفق ما جاء في التقرير الرابع للجنة الثلاثية التي أنشأها رئيس الجمهورية في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ لدراسة وتحليل العنف في نيكاراغوا في فترة ما بعد الحرب بمشاركة من الحكومة والكنيسة الكاثوليكية واللجنة الدولية للدعم والتحقق التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. وقد نشر التقرير في ١٢ أيلول/سبتمبر الماضي.

وكان من العوامل الحاسمة في إيجاد مناخ من السلام والعمل في المناطق الريفية في بلدنا تطبيق التدابير الوقائية للدعم الاقتصادي والاجتماعي للأفراد المسرحين من رجال المقاومة النيكاراغوية السابقة وجيش نيكاراغوا فضلاً عن إجراءات صون الأمن المدني.

ولم تعد ظاهرة العنف في فترة ما بعد الحرب سوى راسب من الرواسب اليوم، وفي سبيلها إلى

ويوصي المكتب الجمعية العامة في الفقرة ٢ من تقريره بأن يدرج بند فرعي إضافي بعنوان "تعيين عضو في وحدة التفتيش المشتركة" كبند فرعي تحت البند ١٧ من جدول الأعمال "تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على إدراج هذا البند الفرعي الإضافي في جدول أعمال الدورة الراهنة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ويوصي المكتب الجمعية العامة كذلك بأن ينظر في هذا البند الفرعي الإضافي في جلسة عامة مباشرة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تنظر في هذا البند في جلسة عامة مباشرة؟

تقرر ذلك.

البند ٣٣ من جدول الأعمال

تقديم مساعدة دولية لإنعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية

تقرير الأمين العام (A/50/535)

مشروع قرار (A/50/L.18)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لنائب وزير خارجية نيكاراغوا، سعادة السيد خوزيه برنارد باليز، لعرض مشروع القرار A/50/L.18.

السيد باليز (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ اعتمدت الجمعية العامة دون تصويت القرار ١٦/٤٩ "تقديم مساعدة دولية لإنعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية" الذي أعادت فيه تأكيد إرادة المجتمع الدولي على مواصلة دعم جهود نيكاراغوا الرامية إلى الإنعاش والتعمير والاستقرار والتنمية الوطنية.

وعلاوة على ذلك، عقد في ٥ تموز/يوليه هذا العام مؤتمر الملكية الذي شارك في رعايته مركز كارتر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأثارت مشكلة الملكية وهي مشكلة معقدة نقاشا عاما حارا ولا تزال تشكل صعوبة خاصة تتطلب حلا عاجلا لأنها تؤثر على مجالات بالغة الحساسية اقتصادية واجتماعية ومتعلقة بالتنمية المؤسسية في نيكاراغوا.

وتشير العمليات التي لوحظت خلال الشهرور القليلة الماضية إلى التوصل إلى حل منصف لجميع القطاعات مع اهتمام بمسألة الملكية. وقد شرعت الجمعية الوطنية في مناقشة مشروع قانون للملكية سيشكل فور اعتماده، على أساس توافق عريض في الآراء، حلا سليما لهذه المسألة الشديدة الحساسية، مما يؤكد الإصلاح الاجتماعي وتصحيح الأخطاء ويتيح التعويض العادل للمتضررين.

وبسبب ظروفنا الخاصة، ورغم التقدم المحرز في الفترة الانتقالية، لم تتمكن نيكاراغوا من التقدم بالسرعة التي كنا نتمناها في كل الاتجاهات. فأهداف الاقتصاد الكلي والأهداف الاجتماعية تعتمد كلها على كفاية ودوام التمويل والتعاون الخارجي في الأجلين المتوسط والطويل.

ويظل عبء الديون الخارجية باهظا بالنسبة لأي برنامج للتنمية العادلة. وإذا كانت التدابير تتخذ لتخفيف تأثير تدابير التكيف الهيكلي فإن أضعف قطاعات السكان من النساء والأطفال والمسنين والمعوقين هي التي تزرح تحت وطأة القيود الضرورية، وهذا من شأنه زيادة التوترات الاجتماعية ويؤدي في بعض الأحيان إلى مطالبات القطاعات المتضررة بتحسين الخدمات في مجالات التعليم والرعاية الصحية والأغذية والعمالة.

واعتمدت إعادة التفاوض بشأن ديون نيكاراغوا على تفهم المجتمع الدولي الذي تعهد بمواصلة تقديم المساعدة في الظروف الاستثنائية التي لا تزال نعيش فيها. ووافقت أغلبية الدول الدائنة على تخفيضات كبيرة في عبء الدين. وأحرزت الحكومة تقدما كبيرا في المفاوضات بشأن الديون التجارية التي بلغت ٧٠٠ مليون دولار. وتم حتى الآن قبول ٧٩ في المائة من أصحاب الديون لعرض نيكاراغوا إعادة الشراء بدعم من المؤسسات المالية الدولية ومجموعة من

الانقراض. أما التحدي الرئيسي الذي نواجهه فهو الحفاظ على المكاسب وتعزيز روح التضامن الوطني على أوسع وأعمق نطاق ممكن حتى نستطيع النجاح في معالجة الفقر المدقع وخطر التفكك الاجتماعي الناجم عنه.

ولقد نشطنا في تنفيذ برامج تعليمية عن حقوق الإنسان، وفي إنشاء شبكة من مناصري حقوق الإنسان مما يبين أن المجتمع المدني يعزز هذه الرغبة في المصالحة.

وانطلاقا من اقتناع حكومة نيكاراغوا برسالة السلام التي تدعو إليها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) فقد طلبت أن يكون دعم المنظمة لبرامجها من أجل ثقافة للسلام على أساس القيم العالمية المتمثلة في احترام الحياة والحرية والعدل والتضامن والتسامح. ونحن واثقون أن الدعم الثابت من اليونسكو سيفيد مجتمع نيكاراغوا أيما فائدة.

وأصبح الحوار والتفاهم الوطني خيارين عاديين لحل مشاكل البلد في كل مجال. وقد أثرى نموذج الديمقراطية النيابية والقائمة على المشاركة، مسهما في التغلب على التوترات السياسية والاجتماعية الكبيرة التي تميز إنشاء دولة يسودها القانون وإصلاح المؤسسات الديمقراطية عن طريق تجانس الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسعي الدؤوب إلى التوصل إلى توافق آراء سياسي.

وفي ٤ تموز/يوليه ١٩٩٥، وتبويجا لفترة طويلة من الحوار الوطني بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في الحكم والأحزاب السياسية والمجتمع المدني؛ نشرت الإصلاحات التي اعتمدت في الدستور السياسي لعام ١٩٨٧ عن طريق سن قانون إطارى أنشأ لأول مرة في تاريخنا آليات للالتزام الفعلي بالحكم الديمقراطي.

وفي ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٥، حدث بالمثل أول انتقال في قيادة جيش نيكاراغوا إلى قائد عسكري تعينه سلطة مدنية - وهذا حدث تاريخي يؤكد عملية التحول المؤسسي والتحديث في القوات المسلحة في نيكاراغوا وتبعتها الكاملة لحكومة ديمقراطية.

التفكير في العودة إلى الوراء، بل يجب أن نتحرك قدما.

ويشير تقرير الأمين العام إلى

"أن التهديد الرئيسي للحكم الديمقراطي في الوقت الحالي لا يكمن في النزاع السياسي بل في صعوبة الأحوال المعيشية وما يترتب على ذلك من فقدان الإيمان بالديمقراطية ومؤسساتها".
(A/50/535، الفقرة ١٣)

ويجب التغلب على هذا التهديد المحتمل عن طريق الحكمة، والذكاء السياسي، والجهد الوطني الموحد، والتعاون الدولي.

والالتزام بالعمل المنتج الذي يمكن أن يرفع مستوى معيشة مواطني نيكاراغوا ارتفاعا كبيرا وأن يحقق الأهداف الوطنية السامية لا يقتصر على مدة بقاء حكومة معينة في الحكم. فهناك انتخابات عامة ستجرى عام ١٩٩٦، ويستعد البلد لمرحلة جديدة تشهد فيها لأول مرة رئيسا مدنيا منتخبا انتخابا ديمقراطيا يسلم مقاليد الحكم لمدني آخر منتخب في عملية تماثل عملية عام ١٩٩٠ في انفتاحها وأمانتها. وعلى السلطات الجديدة أن تواصل تعزيز التنمية الوطنية، باشتراك كل القطاعات، وتوفير إحساس بالعدالة الاجتماعية، والمصالحة، وطاعة القانون، وتصور مستقبل أفضل لكل مواطني نيكاراغوا.

لقد قدمنا بالفعل طلبا إلى الأمين العام بأن تراقب الأمم المتحدة العملية الانتخابية لعام ١٩٩٦. كما أننا نناشد المجتمع الدولي أن يدعم هذه العملية سياسيا وماليا لكي تتم بنجاح في جو من الديمقراطية والسلام.

واليوم، باسم المشتركين في تقديم مشروع القرار A/50/L.18 المعنون "تقديم مساعدة دولية لإنعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية"، أود أن أعرض مشروع القرار على أعضاء الجمعية للنظر فيه. ومشروع القرار هذا يشابه في فحواه القرار ١٦/٤٩، الذي اتخذته الجمعية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، إلا أنه قد تم استكماله فقط في ضوء أحداث فترة تحولنا وظروفها. وأحث الجمعية على اعتماده بالإجماع.

البلدان الصديقة. وأكد الفريق الاستشاري لنيكاراغوا الذي اجتمع في باريس في حزيران/يونيه من هذا العام دعمه لعملية التحول ووعد بمساهمات للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ تهدف إلى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات في السنوات الثلاث القادمة. ومع ذلك يحتاج البلد إلى إعادة التفاوض بشأن الديون المتبقية مع تطبيق معايير مرنة وتخفيضات كبيرة.

وتجربة انتقالنا المتكامل التي أشرت إليها في بداية كلمتي مثال على أن دعم السلام بعد الصراع يجب أن يرتبط بجهود التنمية الشاملة.

ولا تزال الكوارث الطبيعية تصيب بلدنا، فقد تسببت المنخفضات الجوية الاستوائية في هذا الفصل في هطول أمطار غزيرة أسفرت عن حدوث فيضانات في كل أراضي البلد تقريبا. وقد أدى ذلك إلى تهديد حياة مجتمعات بأكملها والقضاء على محاصيل الغلال الأساسية، مثل الذرة والفول، وهما الغذاء الأساسي لأغلبية السكان. كما أنها تسببت أيضا في تدهور السبل الرئيسية للاتصالات.

وفضلا عن هذه الحالة السيئة بالفعل، انتشر وباء من نوع الحمى النزيفية راحت ضحيته أرواح كثيرة، كما أنه يهدد صحة مئات البشر في الجزء الغربي من بلدنا وفي دوائر وسطى أخرى.

ومن الواضح أن هذه الظروف تقوض الجهود التي يبذلها البلد للتغلب على آثار الحرب داخل إطار من الديمقراطية واستقرار الاقتصاد الكلي. ولهذا، لا تزال نيكاراغوا في حاجة إلى تفهم المجتمع الدولي ودعمه.

ونحن نشعر بالرضى إذ نعلم أن سيادة السلام في البلد والتدابير الاقتصادية التي طبقت فيه خلال الأعوام القليلة الماضية وضعا نيكاراغوا على طريق التنمية المستدامة، وأن هناك مكاسب فائقة في بناء مؤسسات ديمقراطية دائمة، وأن تحديث الدولة يعني شفافية أكثر في إدارة الشؤون العامة وظروفا أفضل لممارسة الحكم الصالح، وأنه بالرغم من ندرة الموارد المتاحة لنا، فإن السكان يحققون فوائد في بعض المجالات. ولا شك في أن هذا يشكل تقدما. إلا أننا متأكدون أيضا أن المشاكل والصعوبات ستستمر خلال الأعوام القادمة نظرا لجسامتها وتعقدها. ولا يمكننا

ووفقا لمبادئها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، زادت اليابان مساعدتها إلى نيكاراغوا زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، بغية دعم جهودها الرامية إلى نشر الديمقراطية وتحقيق الإصلاح الاقتصادي. وقد وجهت هذه المساعدة بشكل خاص إلى تحسين ميزان المدفوعات، وتلبية الحاجات الأساسية للإنسان، والنهوض بتنمية الموارد البشرية. وتشمل المعونة الرسمية اليابانية المقدمة إلى نيكاراغوا قروضا بالين الياباني، ومنحاً، وتعاوناً تقنياً بما مجموعه ٢٠٧,٧ مليون دولار للفترة ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤.

وفي نهاية العام الماضي، قامت بعثة يابانية رفيعة المستوى للتعاون الاقتصادي والتقني بزيارة نيكاراغوا، ونتيجة للاتفاق الذي تم التوصل إليه في وقت لاحق، تعتزم اليابان الآن تقديم مساعدة اقتصادية وتقنية إلى نيكاراغوا تركز بشكل خاص على الأنشطة التي يضطلع بها في مجالات مثل التنمية الاجتماعية، واستئصال شأفة الفقر، وتحسين الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، وحفظ البيئة، والنهوض بعملية نشر الديمقراطية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

وعلى الرغم من أن حكومة نيكاراغوا برئاسة الرئيسة سامورو حققت إنجازات جوهرية كما قلت من قبل، فإنها ما زالت تواجه صعوبات خطيرة وهي تسعى إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي، والاستقرار في الاقتصاد الكلي، وتحقيق تحسينات في الهياكل الأساسية وفي الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر. وأعتقد أن حكومة نيكاراغوا وشعبها يحتاجان ويستحقان المساعدة المستمرة من البلدان المانحة ومن المجتمع الدولي ككل وهما يسعيان إلى تحقيق تلك الأهداف تحقيقاً كاملاً. وستقوم حكومة اليابان، من جانبها، ببذل قصارى جهدها لكفالة نجاح نيكاراغوا في نضالها من أجل تحقيق حياة أفضل لشعبها.

السيد فيراريين (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تود إيطاليا أن تعرب عن تقديرها للأمين العام على تقريره A/50/535 المعنون "تقديم مساعدة دولية لإنعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية".

وتبذل نيكاراغوا - شعباً وحكومة - منذ انتهاء الحرب الأهلية - جهوداً كبرى لإعادة بناء المجتمع

وختاماً، أرجو أن أعرب عن اعتراف نيكاراغوا بامتنان للاستجابة الواسعة والفعالة التي أبدتها منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تعبئة الموارد اللازمة لتنميتها المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية. إن هذا الإسهام يدعم التقدم الذي تحقق في المجال الديمقراطي ويجعل من الحياة الحرة سبيلاً يؤدي إلى العدالة والسلام لجميع مواطني نيكاراغوا.

السيد ماروياما (اليابان) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تنظر الجمعية العامة منذ خمسة أعوام وحتى الآن في الموضوع الهام المتعلق بالمساعدة الدولية لإنعاش نيكاراغوا وتعميرها. وخلال هذه المدة، أحرزت حكومة نيكاراغوا تقدماً كبيراً، في ظل ظروف صعبة للغاية، في مجالات المصالحة الوطنية واستقرار الاقتصاد الكلي ودعم الديمقراطية وإعادة تنظيم المجتمع المدني.

ففي المجال السياسي، شهدنا تدعيم عملية الانتقال عن طريق تسريح ما يزيد عن ٢٠ ألف عضو من أعضاء المقاومة في نيكاراغوا، التي تشترك اليوم في الحوار الوطني بصفتها حزبا سياسيا. وكل خطوة تتخذ صوب دعم سيطرة المدنيين على العسكريين هي خطوة جديدة صوب العدالة والحرية الديمقراطية. ولهذا، فإن نيكاراغوا جديرة بالثناء لأنها عمدت إلى تخفيض عدد أفراد الجيش الوطني من ٩٨ ألف فرد إلى ٧٠٠ ١٥ فرد، مما يجعله أصغر جيش في أمريكا الوسطى اليوم. وتتمتع نيكاراغوا الآن بمستوى من الديمقراطية والحرية السياسية يفوق ما كانت تتمتع به في أي وقت مضى، وهذا إنجاز تؤكد الإصلاحات الدستورية التي اعتمدتها الرئيسة دي شامارو في ٤ تموز/يوليه من هذا العام ولهذا يحدونا خالص الأمل في أن تجرى الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر من العام المقبل في ظل الدستور الذي أصلح مؤخراً، بطريقة ديمقراطية وعادلة. وفي المجال الاقتصادي، وضع إطار الاقتصاد السوقي في نصابه، كما تم تخفيض التضخم بدرجة كبيرة وبلغ معدل النمو الاقتصادي أعلى مستوى له منذ ١٥ عاماً.

إن نيكاراغوا، حكومة وشعباً، لم تتمكن من تحقيق هذا التقدم إلا من خلال الجهود المضنية والعزيمة الثابتة. وباسم وفد بلادي، وباسم حكومة اليابان، أود أن أعتمد هذه الفرصة لأتعهد، مرة أخرى، بتقديم دعمنا المتواصل.

السلام والوثام قد توطدت، وأن السياسات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار أسفرت عن نتائج قوية في السيطرة على معدل التضخم وفي تعزيز النمو الاقتصادي.

واسمحوا لي بأن أشير إلى أن إيطاليا قررت أيضا التدليل مرة أخرى على صداقتها وتضامنها مع حكومة وشعب نيكاراغوا، اللذين تربطنا بهما أواصر انتماء لاتيني قوية، وذلك بمنح تخفيض في الدين من جانب واحد، بالإضافة إلى التخفيض الذي وافق عليه نادي باريس في آذار/مارس ١٩٩٥.

وقد ساهم بلدي، على نحو نشط وكبير، في عملية إحلال السلام في أمريكا الوسطى ونيكاراغوا بتقديم ١١٥ مليوناً من الدولارات لتمويل تنفيذ برنامج التنمية من أجل المشردين واللاجئين والعائدين. ومن خلال هذا البرنامج، ساهمت إيطاليا في إعادة توطين ٣٥٠ ٠٠٠ مشرد ولجئ في نيكاراغوا. وقد أكمل البرنامج أنشطته في حزيران/يونيه ١٩٩٥، بيد أن استدامته قد كفلت، كما أكد تقرير الأمين العام، من خلال نقله إلى وكالات التنمية المحلية.

واسمحوا لي بأن أذكر بأن بعثة التقييم الخارجية برئاسة أوسكار آرياس الحاصل على جائزة نوبل أثبتت أن هذا البرنامج أدى إلى تحسين الحالة فيما يتعلق بالاحتياجات المادية الأساسية للسكان المتأثرين، ويمكن المجتمع المدني من أن يستعيد الإيمان بحقوقه وبدوره في عملية اتخاذ القرارات.

وحتى منذ انتهاء عمليات البرنامج، لم تتوقف المشاركة الإيطالية في المشاريع الإنمائية في أمريكا الوسطى. ولمواصلة مساعدتها لجهود نيكاراغوا الإنمائية، قررت إيطاليا مؤخراً أن تمول وتنفذ من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مشروعا يتكلف ١,٨ مليون دولار لتحسين المرافق الصحية المحلية في نويفا سيغوفيا وبيينوتيفا لصالح النساء والأطفال والقطاعات الضعيفة من المجتمع.

وبغية تخفيف معاناة السكان الناجمة عن الجفاف، وافقت إيطاليا في كانون الثاني/يناير الماضي أيضا على المساهمة بمعونة غذائية تقدم إلى نيكاراغوا بمبلغ ١,٣ مليون دولار.

المدني، والسير بالبلد صوب تحقيق حياة سلمية ورخاء اقتصادي واجتماعي.

وقد مثلت عملية الانتقال تحديا لحكومة المصالحة الوطنية: وكان من الضروري إعادة إرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتعزيز الاقتصاد السوقي، والقضاء على الفقر.

ويسرنا جدا أن ننوه بأن نيكاراغوا حققت إنجازات هامة في هذه العملية. ويبدو أن عملية إحلال

"تم تسريح أكثر من ٢٠ ٠٠٠ عضو من أعضاء المقاومة النيكاراغوية وتخفيض عدد أفراد الجيش من ٩٢ ٠٠٠ مقاتل إلى ١٢ ٥٠٠ مقاتل، وهو أصغر جيش في أمريكا الوسطى".
(المرجع نفسه)

وعلى الرغم من المؤشرات الإيجابية النسبية في الاقتصاد الكلي، كما يذكر التقرير فإن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في نيكاراغوا لا تزال هشة والنمو الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٩٤ لم يعكس التحسن في دخل الفرد بسبب الزيادة السنوية في السكان البالغة ٣,٧ في المائة، وهي أعلى نسبة في القارة الأمريكية. ومنذ ١٩٩٠ انخفض دخل الفرد بحوالي ١٠ في المائة وقدر عدد عاطلين عن العمل في عام ١٩٩٥ بحوالي ٢٠,٢ في المائة من أصل السكان النشطين اقتصاديا، مع عمالة ناقصة بلغت ٣٣,٧ في المائة.

هذه الحالة تبين أنه لا تزال هناك مسائل هامة معلقة تتطلب دعما قويا ومستمرا من المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من المناخ المالي المعاكس، حافظت المكسيك على مستوى المساعدة الإنمائية التي تقدمها لنيكاراغوا. وقد وفّرت بلادي التدريب والمشورة في قطاعات منها، على سبيل المثال، الزراعة والصحة والطاقة والتنمية الاجتماعية والبيئة ومصادر الأسماك والسياحة والنقل والاتصالات والإدارة العامة.

وبغية تعزيز التجارة مع نيكاراغوا فإننا نجري مفاوضات بشأن عقد معاهدة للتجارة الحرة بلغ الإعداد لها مرحلته الختامية. ونحن نثق في أن المفاوضات سوف تختتم على أكثر تقدير مع نهاية هذا العام.

ونود أن نختم كلمتنا بتوجيه نداء إلى المجتمع الدولي، وخاصة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، بمواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في نيكاراغوا وتوطيد هذه التنمية. وهذا الدعم ضروري لضمان توطيد المؤسسات السياسية والاقتصادي والاجتماعية وإرساء الأسس اللازمة للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة.

وفي الختام، تود إيطاليا أن تفتتح هذه الفرصة لتؤكد مرة أخرى دعمها السياسي الذي لا يتزعزع لنيكاراغوا من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف.

السيد آلبن (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره A/50/535 المعنون "تقديم مساعدة دولية لإنعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية". ويصف التقرير الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لمساعدة جمهورية نيكاراغوا.

وقد دلت الجهود الهائلة التي بذلتها أمريكا الوسطى في السنوات الأخيرة على ما تتحلى به المنطقة من إرادة لا تقهر نحو التخلي عن سنوات العنف وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وكان دعم المجتمع الدولي بأسره مطلوبا في هذه المرحلة العصبية.

ومرت نيكاراغوا بعملية سياسية مكثفة تستهدف المصالحة الوطنية، وتحقيق السلام والوئام، وتخفيض حجم الجيش وتسريح قوات المقاومة. وتسليما بصعوبة هذه الجهود وأهميتها، نود أن نكرر تأكيد إرادتنا على مواصلة التعاون مع نيكاراغوا من أجل السير قدما على الطريق المؤدي إلى توطيد السلام وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكما قلنا في مناسبات عديدة، فإن السلام عملية متكاملة تتضمن انعدام الحرب والقضاء على أسبابها الأساسية التي تنشأ عن المظالم الاجتماعية وانعدام التنمية.

ويلاحظ وفدي بارتياح شديد التقدم الكبير الذي أحرز في عملية السلام في نيكاراغوا. ووفقا لتقرير الأمين العام لهذه السنة،

"لم يكن هناك لأول مرة جماعات مسلحة بدافع سياسي في نيكاراغوا". (A/50/535، الفقرة ٦)

وأيا

الوقت اللازم لتوسيع نطاق آثارها بحيث يشمل جميع السكان وأن تساعد في ضمان تحقيق أهداف التقدم مع تعزيز التماسك الاجتماعي على أوسع نطاق ممكن.

وتشغل نيكاراغوا مركزا خاصا جدا في الأنشطة التي اضطلعت بها أسبانيا في الخارج في السنوات القليلة الماضية. وكان لأسبانيا صلات وثيقة مع نيكاراغوا في سعي هذا البلد لتحقيق السلام، وتتوطد هذه الصلات الآن في عملية بناء التقدم في نيكاراغوا سواء من خلال جهودنا الوطنية أو داخل إطار الاتحاد الأوروبي.

وقد واصل فريق الدعم المكون من أسبانيا والسويد وكندا والمكسيك وهولندا، عمله في العام الماضي. وهذا الفريق، بالتعاون الوثيق مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيكاراغوا، يتابع عن كثب عملية الانتقال ويعمل على تسهيل عملية بناء توافق الآراء، ودعم الجهود الرامية إلى النهوض بتنمية نيكاراغوا وتعميرها.

وبالإضافة إلى ذلك تقدم أسبانيا من خلال تعاونها الثنائي مع نيكاراغوا الدعم المستمر لجهود نيكاراغوا لتحقيق التقدم والازدهار لشعبها. كذلك فإن عددا كبيرا من البرامج التي تقوم بها السلطات في نيكاراغوا في قطاعات التعليم والتدريب والصحة والإدارة المدنية والهيكل الأساسية الحضرية وحماية البيئة حصلت على تمويل من أسبانيا. كذلك قدمنا إسهامات كبيرة في مجال المعونة الغذائية.

وبالإضافة إلى مشاركتنا في الاتفاقات التي نظمها نادي باريس لتحقيق تخفيض كبير في الدين الخارجي لنيكاراغوا فقد ألغت أسبانيا جزءا كبيرا من ديون نيكاراغوا الثنائية معها، كما هو وارد في تقرير الأمين العام.

وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وقّع وزير خارجية أسبانيا اتفاقا مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء صندوق استثماري أسهمت فيه أسبانيا إسهاما مبدئيا بمبلغ ١١ مليونا من الدولارات لتمويل البرامج التي تساعد في تعزيز ممارسة الحكم في أمريكا الوسطى. كما سيعود الصندوق بالفائدة على نيكاراغوا في هذه المرحلة الحاسمة من الجهود

وندعو الجمعية العامة مرة أخرى إلى أن تقدم الدليل على دعمها لنيكاراغوا عن طريق اعتمادها بتوافق الآراء مشروع القرار المعروض علينا، عندما يحين الوقت لذلك.

السيد يانيز - بارنيغو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): عند النظر في البند المعنون "تقديم مساعدة دولية لإنعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية" يجب أن نبدأ بالاعتراف بالجهود الكبيرة التي بذلتها نيكاراغوا في الاثنى عشر شهرا الماضية لضمان أن يسود التسامح والحوار والسلام.

وفي نفس الوقت الذي يجري فيه توطيد السلام في نيكاراغوا كان من الضروري وضع تدابير للإصلاح الهيكلي في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي والبدء في إعادة بناء المؤسسات في البلاد. وهذه عملية انتقال معقدة يجب أن تحظى بتأييد حاسم من المجتمع الدولي وخاصة الأمم المتحدة.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العام (A/50/535) أحرز في العام الماضي

"تقدم ملموس في مجالات المصالحة واستقرار الاقتصاد الكلي وتوطيد الديمقراطية وتنظيم المجتمع المدني". (A/50/535، الفقرة ٥)

ونود هنا أن نشيد بالعمل الذي قامت به رئيسة نيكاراغوا السيدة فيوليتا باريوس دي تشامورو وذلك بدعم وتعاون من القوى السياسية والاجتماعية في نيكاراغوا.

ومع ذلك، فإن التفاقم المستمر في الحالة الاجتماعية في نيكاراغوا قد يعرض للخطر في نفس الوقت التقدم الذي أحرز في مجالات أخرى. وفي الوقت الذي يستمر فيه تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والانتفاء من عملية بناء السلام، يجب على المجتمع الدولي؛ من خلال دعمه لإنعاش نيكاراغوا وتعميرها، أن يواصل جهوده لتوفير المساعدة للتغلب على جميع آثار الصراع المسلح، ولتوطيد الاستقرار والتنمية في البلاد على نحو كامل. وعندما تنهت الظروف الداخلية الضرورية لكي تثمر عمليات التنمية، فمن شأن المساعدة الدولية أن تعمل على تقليل

المبذولة لترسيخ السلم والديمقراطية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولكل هذه الأسباب، تحت أسبانيا الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة على الاستمرار في تزويد نيكاراغوا بالدعم والمساعدة بهدف توطيد السلم وكفالة تعمير البلاد وتنميتها بشكل ديمقراطي.

لقد كانت بلادي من بين مقدمي مشروع القرار الذي قدم بموجب هذا البند في الدورة السابقة للجمعية العامة، وإننا نأمل بأن تعتمد الجمعية العامة، بعد إجراء المشاورات فيما بين الوفود، مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.18 بتوافق الآراء أيضا.

السيد هنزه (المانيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية):
تؤيد ألمانيا تأييدا تاما مشروع القرار الخاص بتقديم مساعدة دولية لإنعاش نيكاراغوا وتعميرها. ولا يعد هذا المشروع بالنسبة لنا مجرد حبر على ورق وإنما تعبير عن سياسة نعمل نحن أنفسنا على النهوض بها منذ سنوات كثيرة.

لقد عرفت نيكاراغوا السلم بعد سنوات من الصراع الداخلي، وتحاول بنجاح أن تدعم الديمقراطية وأن تحسن الاقتصاد. وفي الوقت الحاضر، تجري مناقشة جميع الأمور الأساسية في البرلمان وتترجم المداولات إلى عمل من خلال القنوات الديمقراطية. لقد تقبل الأهالي الديمقراطية وسيادة القانون بطريقة غير مسبقة، على الرغم من وجود القليل من المشاكل المتبقية. ومن الواضح أن تبعات الصراع، والذي انتهى لحسن الحظ، لا تزال شديدة الوطأة على البلاد، وقد ازدادت الحالة تفاقمًا بفعل الكوارث الطبيعية.

وتستحق نيكاراغوا دعما ثابتا من المجتمع الدولي نتيجة لجهودها الشجاعة التي تتطلب تضحيات جمة من السكان. وتتشفّر ألمانيا، بوصفها ثالث أكبر بلد من المانحين الثنائيين، بأن تكون في صدارة التعاون الدولي من أجل تنمية نيكاراغوا. وإنني لأتذكر بسرور ذلك اليوم الذي تولت فيه الرئيسة دو كامارو مقاليد منصبها. ففي ذلك الوقت، أجريت أول محادثات لي مع وزير الخارجية بشأن مسألة عقد اتفاق لتزويد نيكاراغوا بالموارد المالية التي تحتاجها بشكل عاجل لكي تشرع في مسار التعمير.

وكمرحلة أولى، توفّرت مبالغ كبيرة لنيكاراغوا من أجل التدابير الطارئة. واليوم، يركز التعاون الثنائي الواسع من أجل التنمية في المقام الأول على توطيد عملية التكيف الهيكلي؛ وإصلاح البنية الأساسية الاجتماعية؛ وتعزيز اقتصاد القطاع الخاص، بما في ذلك التدريب المهني، والتنمية الزراعية، وحماية الموارد الطبيعية.

ومن القضايا الهامة الأخرى بالنسبة لنا قضية النهوض بالمرأة. ويتركز تعاوننا بشكل متزايد على المناطق الريفية. ويصل مجموع التزامات ألمانيا بالمعونة الإنمائية الرسمية لنيكاراغوا في الوقت الحالي إلى ما يقرب من ٨٠٠ مليون مارك ألماني - أو ٥٧٠ مليون دولار. وقد تم هذا العام رصد مخصصات جديدة تبلغ نحو ٤٠ مليون دولار.

وتتمثل إحدى عواقب الماضي في عبء الدين الخارجي الباهظ الذي يجعل الانتعاش الاقتصادي للبلاد صعبا للغاية. وفي هذا السياق، فإنني أرحب على وجه الخصوص بما أسفرت عنه المفاوضات الألمانية النيكاراغوية الأخيرة بشأن إعادة جدولة الديون من حل شامل مرّن لا يخرج عن مؤشرات الحل المتفق عليها في المؤسسات المالية الدولية. ويغطي الاتفاق المشار إليه ديونا تزيد على بليون مارك ألماني - نحو ٨٧٠ مليون دولار - تتكون في الأغلب من مبالغ مستحقة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة. كما يتوخى الاتفاق تصفية الديون عن طريق تطبيق تدابير الحماية البيئية. وبالتالي، فقد انخفضت ديون نيكاراغوا لألمانيا بنحو ٨٠ في المائة - أي بما يتجاوز نسبة ٧٧ في المائة المتفق عليها في الإطار الدولي. وإننا نأمل بأن تحذو حذونا بلدان أخرى دائنة لنيكاراغوا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المداولة حول هذا البند.

وأود إبلاغ الأعضاء بأن الإجراء المتعلق بمشروع القرار A/50/L.18 سيتخذ في موعد لاحق يعلن فيما بعد.

البند ٤١ من جدول الأعمال

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

تقرير الأمين العام (A/50/332 و Corr.1)

مشروع قرار (A/50/L.19)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لنائب وزير خارجية نيكاراغوا، صاحب السعادة السيد خوزيه برنارد باليز، لعرض مشروع القرار A/50/L.19.

السيد باليز (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): لقد عقد المؤتمر الدولي الأول للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في مانيلا في حزيران/يونيه ١٩٨٨، وشارك فيه ١٣ بلدا. وعقد المؤتمر الثاني في إقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - في موناغوا - وحضره ٧٧ دولة ومراقبا. وسيعقد المؤتمر الثالث في أوروبا في ١٩٩٦، وأتينا نأمل بأن يكون هناك في هذه المناسبة المزيد من المشاركين.

ولم يكن الهدف الرئيسي للمؤتمرين الأول والثاني للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذين عقدا في الفلبين ونيكاراغوا على التوالي، مجرد إعادة تأكيد الأهمية البالغة للديمقراطية التمثيلية وفاعليتها كنظام للحكم - من خلال بحث مستفيض لمسألة أسلوب الحكم في الديمقراطيات الجديدة: أوجه نجاحه وضعفه، وآفاقه والتحديات التي تواجهه في السياق الدولي الجديد - وإنما خلق وعي أكبر في المجتمع الدولي بمدى تعقيد هذه العمليات أيضا، الأمر الذي يحتاج إلى اهتمام المجتمع الدولي ودعمه وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وإلى تقوية صون السلم والأمن الدوليين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الضوء فإن من شاركوا في مؤتمر مانيلا وماناغوا بادروا إلى تقديم طلب إلى الأمين العام، من خلال الجمعية العامة، لدراسة الطرائق والليات التي يمكن بها أن تساند منظومة الأمم المتحدة الجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطيات وتوطيدها. ومما لا شك فيه أن تقرير الأمين العام والمناقشة حول هذا

الموضوع في الجمعية العامة، سوف يسهمان إسهاما كبيرا في المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي سوف يعقد برومانيا في ١٩٩٦، والذي سيتناول مرة أخرى قضايا هامة تتطلب تفكيراً وعملاً.

إن تقرير الأمين العام حول هذا البند، والذي تم توزيعه في هذه الدورة من الجمعية العامة، يوضح ما يلي:

"لا تلجأ منظومة الأمم المتحدة، لدى تقديم المساعدة والدعم للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، إلى تأييد أو تشجيع أي شكل محدد من أشكال الحكم". (A/50/332، الفقرة ٥)

ومضى الأمين العام يذكر ما يلي: "وأعني بإرساء الديمقراطية العملية التي يتحول فيها المجتمع المستبد إلى مجتمع يتسم بصورة متزايدة بالمشاركة من خلال آليات مثل إجراء الانتخابات الدورية للهيئات النيابية ومساءلة المسؤولين العموميين ووجود إدارة عامة تتسم بالشفافية، وسلطة قضائية مستقلة وصحافة حرة" (المرجع نفسه، الفقرة ٦).

ونحن نوافق على أن الديمقراطية ليست ولا يمكن أن تكون غاية في ذاتها. فيجب أن تحل ليس فقط المشاكل الأساسية لمجتمع من المجتمعات، بل يجب أيضا أن تعزز التنمية الكاملة للفرد بأسره، مع تركيز قوي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى العدالة الاجتماعية، وعلى المشاركة اللازمة من جميع المواطنين في بناء مجتمع مدني تعددي ويقوم على المشاركة.

وكما أوضح التقرير، لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا على خطوات. إن الوتيرة التي تسير بها قدما عملية التحول إلى الديمقراطية ترتفع بسلسلة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا مناص منها. وبعض هذه العوامل، في بعض المجتمعات، قد لا تكون طيعة للتجاوب مع التحول السريع. والديمقراطية عملية تتطلب عملاً دؤوباً لا يكل، بل إنها حتى اليوم هي ذلك الشكل من الحكم الذي يلبي على خير وجه مطالب الشعوب ويسهل إلى أبعد حد مقدرتها على التنمية. إن هذا المفهوم يتغير

ولا يمكن لأية حكومة أن تضطلع بمفردها بمهمة تعزيز وتوطيد الديمقراطية. ويتطلب الأمر مشاركة من المجتمع المدني في كل دولة، كما يتطلب وجود بيئة دولية من التعاون والسلام. ولا يمكن تحقيق الديمقراطية إلا بجهود تبذل لضمان التعددية السياسية وحرية التعبير والتعزيز الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والحوار والتسامح والتصالح والاحترام الكامل للحريات الفردية والجماعية.

وكما أشار الأمين العام في تقريره، فإن الانتخابات لازمة غير أنها ليست كافية، لضمان عملية تحول دائم إلى الديمقراطية. وفي سبيل مواجهة التحديات التي تطرحها الديمقراطية وتنفيذها، يوصي الأمين العام في تقريره بما يلي:

"أن تزيد الأمانة العامة وجميع الوكالات تعاونها في مجال بناء المؤسسات والحكم، وخصوصا من خلال تعزيز بناء قدرات المؤسسات الديمقراطية". (المرجع نفسه الفقرة ١٢٧)

وينبغي للمكونات المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة، عند مساعدتها لهذه العملية الماثلة في التحول إلى الديمقراطية، أن تولي عناية خاصة بمجالات أساسية مثل تعزيز المهارات القيادية وتعزيز المؤسسات العامة وتقديم الدعم لقيام سلطات قضائية فعالة تكفل سيادة القانون وحماية الحقوق الأساسية، وتعزيز الروابط بين الحكومة والمجتمع المدني من خلال المنظمات غير الحكومية، وتعزيز وسائل الإعلام والحكومات المحلية والجمعيات المهنية ومن خلال المشاركة في عملية تحقيق اللامركزية.

وبالنيابة عن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، نؤكد من جديد أن مضمون إعلان ماناغوا ينبغي تكراره باعتباره الإطار الفكري لمبادرات المساندة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد ينبغي التركيز على أن قيام نظام وطيء من الديمقراطية والتعددية، على أساس المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي العهود والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، إنما هو أمر يتصل اتصالا وثيقا بتنفيذ السياسات الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة وتحسين مستويات المعيشة للقطاعات ذات الدخول الدنيا من المجتمع، وتعزيز

باستمرار، وهو يتطور تطورا شاملا نتيجة لمتطلبات السياسة ولمقتضيات التاريخ.

ونحن ندرك تماما أن الانتقال إلى الديمقراطية ليس بالأمر السهل. ونيكاراغوا هي مثال على ذلك. إذ أن هذا الانتقال يتطلب ليس فقط التزاما من جانب القيادات السياسية بل يقتضي أيضا، وهو أمر أهم، تأييدا وتعاونًا لا يتزعزعان من جانب الشعب. والديمقراطية تقتضي من نفسها أن تدلل في جميع الأوقات على أنها خير شكل من أشكال الحكم وأنها تحقق أكبر المنافع لجميع أعضاء المجتمع ككل.

وفي هذه النقطة، نحن مقتنعون أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تكون أقرب إلى الازدهار في ديمقراطية قائمة على أساس سيادة القانون، بالقياس إلى الديكتاتورية التي لا يستطيع فيها برلمان من البرلمانات أن ينتقد المقررات السياسية والاقتصادية، أو تنتقدها صحافة حرة أو أي عضو في المجتمع.

إن تعزيز الهياكل الديمقراطية على النطاق العالمي هو جوهر العمل الذي يجري الآن من خلال التعاون الماثل في منظومة الأمم المتحدة. والدور الرائد الذي لعبته في نيكاراغوا بعثة المراقبة التي أرسلتها الأمم المتحدة، والتي أوكلت إليها التحقق من العملية الانتخابية، ولعبته في بلدان أخرى من خلال مبادرات شتى، هو دور يتبين بوضوح من التقرير الآنف الذكر المقدم من الأمين العام.

وقد أوضحت خطة عمل ماناغوا الحاجة إلى بناء وتعزيز طرائق التعاون الدولي على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، على أن تكيف تلك الطرائق مع الحقائق المتباينة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وذلك في سبيل تعزيز الديمقراطية والسلام مع التنمية. وليس من شك أن هناك علاقة أساسية وخاصة بين تعزيز الديمقراطية وبين التنمية المستدامة والسلام.

ونحن نعتقد أن الديمقراطية ينبغي توطيدها وتحقيقها على أساس احترام المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وعلى أساس الاحترام الدقيق للالتزامات التي ارتبطت بها الحكومات بموجب مختلف الصكوك الدولية، ولا سيما في مجال احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفي تحقيق الحق في التنمية، الذي يضمن الممارسة الكاملة للديمقراطية.

ولدى الأمم المتحدة خبرة كبيرة في أنشطة السلم والتنمية. وقد قدمت مبادرات في مجالات تصفية الاستعمار والبيئة والتنمية المستدامة والسكان والقضاء على المرض ونزع السلاح وتطوير القانون الدولي، وعدد من المجالات الأخرى، أسهمت إسهاما كبيرا في تعزيز أسس قيام عالم ينعم بالسلم.

مرة ثانية، نرحب ببصيرة الأمين العام، الذي أدرج الديمقراطية بين أعمدة التنمية الخمسة وينظر إليها بوصفها مهمة رئيسية تواجه المجتمع الدولي وتشكل التحدي الأكبر لمنظمتنا.

ونحن نعتقد أن للأمم المتحدة دورا تؤديه جنبا إلى جنب مع البلدان، التي التزمت، مع الحفاظ على كامل سيادتها، بالعمليات الديمقراطية. إن التحول إلى الديمقراطية جزء من النظام الدولي الجديد، ويتعين على الأمم المتحدة أن تتجاوب مع التطلعات الواضحة للشعوب والحكومات التي تدفعها للإسهام في السلم العالمي.

وفي مؤتمر مانيلا وماناغوا، وضعنا أسس النهوض بالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وتعزيزها. وسيستمر هذا المسعى في مؤتمر بوخارست. وقد شارك في مؤتمر مانيلا وماناغوا أكثر من ثلث الدول الأعضاء في منظمتنا. وتستحق تجربتنا وتطلعاتنا تفكيراً جدياً وتنفيذ برنامج جديد للأمم المتحدة مصمم أساساً لتعزيز الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية. ويمكن لهذه الفكرة أن تستفيد من الإسهامات والخبرات المستمدة من محافل الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، ومن الأمانة العامة والدول المعنية، بغية التصدي لهذا التحدي العالمي من أجل توفير حكم صالح للأجيال المقبلة.

اسمحوا لي الآن أن أبرز بعض الجوانب الرئيسية لمشروع القرار الذي قدمته نيكاراغوا بالنيابة عن المشتركين في تقديمه. إنه يرد في الوثيقة A/50/L.19 وعنوانه "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة".

تؤكد الديباجة مرة أخرى على أهمية إعلان ماناغوا وتنفيذ خطة العمل التي اعتمدت في المؤتمر الدولي الثاني للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، كما ورد في القرار ٣٠/٤٩. وثمة تشديد خاص على أنه

الحريات المدنية والسياسية وتحقيق المساواة في الفرص.

ولنتذكر أن التنمية - التي هي حق أساسي للأمم - من شأنها أن تعزز الممارسة الكاملة للديمقراطية.

وينبغي ألا ننسى أن برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، المقطوعة الصلة بالحقائق الاجتماعية، يمكن أن تزعزع استقرار عمليات التحول إلى الديمقراطية وأن تكون وقوداً لتفجير التوترات السياسية والاجتماعية. لقد ركزنا على الحاجة إلى النهوض بالإصلاحات الاقتصادية التي سوف تكمل إيجاد نظام من الضمان الاجتماعي للجماعات الأضعف ذات الدخول الدنيا، وذلك في سبيل القضاء على الفقر.

ونود أن نقترح، على وجه الخصوص، أن يواصل الأمين العام إيمان الفكر في هذا الموضوع، وأن يؤكد، في تقريره الذي سيصدره، على عدة جوانب من بينها ما يلي: أولاً، التدابير التي يمكن اتخاذها لتشجيع الحكومات على الالتزام باستئصال الفقر؛ إدراكاً لأن استئصال الفقر يعني الدفاع عن الديمقراطية لأن المصادقية السياسية ستتقوض إن لم تتحسن مستويات معيشة الشعوب؛ ثانياً، الطرق الكفيلة بتشجيع صياغة مقترح شامل يتضمن معايير وطرائق للتعاون الدولي مع الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، مع تركيز خاص على اتخاذ نهج مرن إزاء الدين الخارجي وآليات تشجيع الاستثمار وتدفق الموارد بشروط ميسرة وسياسات منفتحة للتجارة. ثالثاً، طرق دعم المبادرات التي تتخذ في مختلف أجهزة وهيئات الأمم المتحدة لتعزيز العملية الديمقراطية وصنع السلم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ رابعاً، طرق تعزيز مبدأ تسوية المنازعات بالطرق السلمية سواء فيما بين الديمقراطيات الجديدة والمستعادة أو مع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين.

ويتعين علينا أن نشدد على أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز أن تعمل على إيجاد وعي أكبر بالمصاعب والعقبات الحقيقية التي تواجه الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، لا سيما في أقل البلدان نمواً، وبخطر برامج التعديل الهيكلي التي تتجاهل الأثر الاجتماعي والسمات الخاصة بالمرحلة الانتقالية مما قد يضعف تعزيز العمليات الديمقراطية.

في تنفيذ خطة السلام وبرنامج التنمية وبرنامج للديمقراطية، تمثل الصلات بينها وتربطها عنصرا أساسيا للنظام العالمي الجديد الذي نأمل في إقامته.

السيد موكاسا - سالي (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعرب وفدي عن تقديره للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/50/332 and Add.1. ويتفق وفدي على وجه الخصوص، مع الرأي القائل بأن الديمقراطية ليست نموذجا يتعين نقله من دول معينة، وإنما هي هدف ينبغي أن تحققه جميع الدول والشعوب وفقا لظروفها وخصائصها. ولذلك، فإن ما ينبغي الاعتداد به في التحليل النهائي هو وجود سلام وأمن، ووحدة قومية وثقافة تسامح، وحرية مشاركة سياسية وحكم صالح، تقوم جميعها على مبادئ احترام حقوق الإنسان وكرامته.

وقد وضعت خطط وبرامج عديدة اعتمدتها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة هدفها الصريح هو تقديم مزيد من الدعم لثقافة ديمقراطية على مستوى العالم. وأصبحت الإنجازات في هذا المجال ظاهرة للعيان اليوم ويرجع هذا أساسا إلى الاشتمزاز العام من الدكتاتوريات وإلى رغبة الحكومات في إنهاء الصراعات الداخلية وإرساء أساس متين للسلام والاستقرار والتنمية في بلدانها.

ولذلك ينبغي أن يعزز المجتمع الدولي والأمم المتحدة هذا المناخ وما تم إنجازه حتى الآن. والأهم من هذا أن الأمر يحتاج، عندما يتكشف الاتجاه نحو الديمقراطية، إلى زيادة الدعم وتعزيزه في المجالات الحيوية كالتعليم المدني ووضع الدستور والمساعدة في الانتخابات وكذلك في بناء المؤسسات الديمقراطية، ووضع برامج لتعزيز الوحدة الوطنية وخاصة عن طريق سياسة المشاركة وثقافة التسامح بين مختلف الفئات في أي بلد. وينبغي على أي حال أن يكون الناس هم محور الديمقراطية وهدفها. ولتحقيق هذه الغاية ينبغي أن يتضمن أي دعم إشراك الناس في تفهم العملية الديمقراطية وتنفيذها ومراقبتها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمشاركة النساء والشباب مشاركة كاملة في تطوير النظام السياسي.

وصحيح أن المجالات التي ذكرتها والمجالات المتصلة بها مهمة غير أنها لا تكفي. إذ ينبغي استهداف وضع إطار مؤسسي قوي للتصدي لقضايا مثل التنمية حتى يمكن لجذور الديمقراطية أن تمتد.

يتعين على المجتمع الدولي أن يولي المشاكل التي تواجه الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة اهتماما أكبر، بوصفها مسألة ملحة. وتلاحظ أن عددا كبيرا من المجتمعات في مختلف قارات العالم شرع مؤخرا في مساع جريئة وبعيدة الغور وجسورة لتحقيق أهدافها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال إرساء الديمقراطية.

ويشني مشروع القرار على الأمين العام، وعن طريقه على منظومة الأمم المتحدة، للجهود التي تبذل، بناء على طلب الحكومات، لدعم توطيد الديمقراطية. ويعترف بأن للمنظمة دورا هاما يجب أن تؤديه في تقديم دعم حسن التوقيت وملائم وتضاهي للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل إرساء الديمقراطية ضمن سياق حقائق وحدود جهودها الإنمائية.

ويشجع كذلك الأمين العام على مواصلة العمل من أجل الوصول بقدرات المنظمة إلى مستواها الأمثل، بغية الاستجابة بفعالية للطلبات التي تلتبس فيها الدول الأعضاء التعاون المنسق والمساعدة اللازمة في هذا الميدان. ويطلب إلى الأمين العام أيضا أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار يشمل تبيان السبل والوسائل المبتكرة اللازم اتباعها لتمكين المنظمة من الاستجابة بفعالية وبطريقة متكاملة للطلبات التي تلتبس فيها الدول الأعضاء مساعدتها في هذا الميدان.

وأخيرا، تقرر الجمعية العامة، بموجب مشروع القرار، أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والخمسين البند المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة".

إن نيكاراغوا، التي تقوم حاليا بأعمال أمانة المؤتمر وتتكلم الآن بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، تثق بأن الجمعية العامة ستعتمد مشروع القرار هذا بالإجماع.

وفي الختام، أود أن أقول إنه يمكن بالفعل الإحساس بروح القرن القادم؛ وبإطالة الألفية القادمة، وما زال عالما يواجه مشاكل عالمية حرجة نشعر أنه يمكن تخفيفها من خلال تنفيذ نهج ثلاثي الشعب، ينبغي للأمم المتحدة أن تأخذ في الحسبان في المستقبل. وهذا النهج الثلاثي الشعب يلقي تعبيرا عنه

يتغير هذا الوضع تدريجيا بما يتيح ظهور الانفتاح والفهم المطلوبين والذين تتكامل في ظلهما جميع الهياكل الاجتماعية والحكومية.

وقبل ما يزيد على أربع سنوات بقليل استعادت لاتفيا الاستقلال والديمقراطية. ومن دواعي فخرنا أن استقلالنا تحقق بطريقة ديمقراطية ودون إراقة دماء. ونحن نعرب عن امتناننا للحكومات الديمقراطية الصديقة التي قدمت لنا الدعم.

وقد أرسى لاتفيا عن طريق الانتخاب الحر النزاهة لبرلمان تعددي، أساسا سليما لنظام سياسي ومؤسسي ديمقراطي. وسوف نواصل جهودنا لتعزيز المؤسسات السياسية والقضائية والقانونية على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ونحن نسعى إلى توفير دوائر وإدارات عامة حسنة التدريب وحسنة التجهيز من أجل تنفيذ التشريعات والقوانين الجديدة بكفاءة وفعالية. ونضطلع، فضلا عن هذا، بإصلاح مترابط لنظامنا القانوني بغية وضع إطار قانوني ومؤسسي مستقر ولا غنى عنه لحسن أداء اقتصاد السوق.

ويمثل إصلاح النظام القانوني إحدى أولويات لاتفيا. وإذا كان لسيادة القانون وجود قائم تقليديا على توزيع السلطات بين تشريعية وتنفيذية وقضائية فإن استقلال القضاء مفهوم لم يكن معروفا في الاتحاد السوفياتي السابق حيث كانت المحاكم ورجال القانون أدوات قمع في يد الدولة. ومن ثم كان من أولويات لاتفيا إقرار استقلال المحاكم وإخضاع الإجراءات التنفيذية والتشريعية والإدارية للمراجعة من قبل المحاكم وضمان احترام قرارات المحاكم.

والعملية الضرورية المتعلقة بالانتقال إلى الاقتصاد السوقي، شأنها شأن أي تغير ثوري، تحدث في الوقت الذي تحدث فيه تطورات معقدة أخرى. فالخصخصة، وسياسات دعم الاستثمار، والهياكل الفعالة للضرائب هي آليات تمكنا في المستقبل القريب من إحياء اقتصادنا الوطني وتأمينه.

وهناك الكثير مما يجب أن تضطلع به الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة لتأمين نظمها الديمقراطية. فالمجتمعات تتوقع أن تجد في الديمقراطية حلا لكل مشاكلها، بما فيها المشاكل التي يصعب حلها في ظل أي نظام حكومي، ولا سيما

وينبغي ألا يقتصر الدعم والمساعدة على إجراء انتخابات حرة ونزيهة؛ فالتجربة تثبت أن الاقتصادات الضعيفة لا تفلح في الإبقاء على الديمقراطية إلا بثمان باهظ - وغالبا ما يكون ذلك على حساب التنمية. ثم إن من المسلم به أن التنمية لا تتحقق إلا بالديمقراطية والسلام كما أن السلام والديمقراطية لا يمكن أن يدوما بلا تنمية. ولذا تصبح الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنهوض بها ذات أهمية حيوية أثناء العمليات الديمقراطية وبعدها. وفي هذا الصدد ينبغي زيادة تعزيز نظام الأمم المتحدة الإنمائي ودعمه كي يستجيب بفعالية لمتطلبات التنمية واستدامة الديمقراطية. وينبغي أن تتاح للأمم المتحدة ذاتها الموارد المالية اللازمة للنجاح في الوفاء بالأنشطة الداخلة في ولايتها في هذه المجالات.

ومسألة الديمقراطية برمتها تجعل من العسير على منظومة الأمم المتحدة أن تدعم وحدها كل أنواع البرامج المضطلع بها في هذا المجال. وسيظل لتعاون الحكومات على الصعيدين الثنائي والإقليمي ولدعم المؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية دور هام في هذا الصدد. بيد أن التنسيق ضروري لاستمرار هذه الأنشطة.

واسمحوا لي أن أضيف أن أوغندا تنضم إلى مقدمي مشروع القرار A/50/L.19.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة لممثل لاتفيا أود أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند ظهر اليوم.

لا أسمع اعتراضا.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لذلك أرجو من الممثلين الراغبين في المشاركة في المناقشة تسجيل أسمائهم بأسرع ما يمكن.

السيد بومانيس (لاتفيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن ولادة الديمقراطية ورعايتها ونموها عملية طويلة ومعقدة. ومن أهم المبادئ الأساسية التي تصف النظام الشمولي والأيديولوجية الشيوعية أن "من ليس معنا فهو ضدنا". والصيغة العدوانية في هذه الأيديولوجية هي التي استعبدت لاتفيا ٥٠ عاما. والآن

الصدارة تدريجيا. وتهتم هذه الدول اهتماما خاصا بتعزيز مؤسسات الأمن الدولي والاستفادة منها إلى أقصى درجة. وفي هذا السياق، نعتبر أن فتح مؤسسات الأمن الأوروبية وعبر الأطلسية الموجودة فعلا أمام بلدان وسط أوروبا والبلقان أمر هام للغاية.

وبناء هيكल الأمن الأوروبي الجديد، الذي سيساعد الدول الصغيرة، مثل لاتفيا، على أن تشعر بالمزيد من الأمان، يجب أن يتضمن: التوسيع القائم على الدعم المتبادل لمنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، والتعاون الوثيق بين الشركاء داخل إطار برنامج المشاركة من أجل السلام، والحوار المعزز بين روسيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والمناقشات والمشاورات في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول المسائل التي لا يعالجها الاتحاد الأوروبي أو منظمة حلف شمال الأطلسي مباشرة.

ومما له بالغ الأهمية لاستقرار قارتنا أن تتمثل البلدان للمعايير الواردة في وثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبخاصة ميثاق باريس لإقامة أوروبا جديدة ومدونة قواعد السلوك المعتمدة في مؤتمر قمة المنظمة في بودابست، وكذلك للاتفاقات القائمة لتحديد الأسلحة، ولا سيما المعاهدة المعنية بالقوات التقليدية في أوروبا.

إن مؤسسات الدولة الفعالة والسليمة البنيان والمتسمة بالاستقلال والتعاون المتبادلين، والنظام السياسي المنصف، والنظام القانوني المتسق، والأمن الشامل، والازدهار الاقتصادي، كل هذا يشكل أساس الدولة الديمقراطية. وبتعزيز كل عنصر من هذه العناصر على حدة، تندعم الديمقراطية ككل. ونحن مقتنعون أنه بوجود السلام وتوفر الوقت، بالإضافة إلى البيئة الدولية المؤيدة الصديقة، يمكن تحقيق كل هذه الغايات.

السيد أحمد (الهند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تكتسب الديمقراطية بأبعادها المتعددة وضع المعيار العالمي للحكم. ولئن اتخذت الديمقراطية أشكالا متنوعة تبعا للسماط المعينة لكل مجتمع والظروف الخاصة بكل دولة، فإن جوهرها هو احترام إرادة الشعب. ومن ثم، فإنه من المتوقع بالنسبة لمنظمة صيغ ميثاقها باسم شعوب الأمم المتحدة، أن يكون على منظومة الأمم المتحدة أن تقدم الدعم الثابت لجهود الحكومات من أجل النهوض بالديمقراطيات الجديدة

المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. فإذا عملت المؤسسات الديمقراطية بطريقة غير فعالة، أو إذا سادها الفساد أو العجز أو كانت غير قادرة على حل المشاكل، فمن شأن ذلك أن يفتح منفذا لقوى التسلط والشمولية تعمل منه على إضعاف الديمقراطية.

ولهذا ينبغي للديمقراطيات أن تبذل قصارى جهودها للحد من هذا الجانب المظلم الذي لا حصانة منه بالنسبة لأية ديمقراطية. وهذا يعني أن كل أعضاء المجتمع، بغض النظر عن انتمائهم السياسي، يتحملون مسؤولية وضع المصلحة الجماعية فوق مصلحتهم، والسعي لإيجاد حلول فعالة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذه القاعة العظيمة التي يتواجد فيها العديد من ممثلي الدول التي حصلت على استقلالها مؤخرا، نفهم أهمية السيادة بالنسبة لكل دولة. ولتأمين هذه السيادة يجب علينا أن نتغلب على عقبات كثيرة. فمن الواضح أن لاتفيا لا تستطيع أن تحل كل مشاكلها بنفسها، وهي تعتمد إلى حد كبير على اشتراك المجتمع الدولي ودعمه. وفي الوقت نفسه بطبيعة الحال، لا يمكن أن تتوقع أية دولة من المجتمع الدولي أن يحل كل مشاكلها.

ونحن نقدر عميق التقدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتبه في ريفا للمساعدة الكبيرة التي يقدمانها لمواصلة تطوير المؤسسات الديمقراطية في لاتفيا. وهناك أولوية قصوى تتمثل في ترتيب الدعم المالي والاستشاري المحدد لبلدان الديمقراطية الجديدة أو المستعدة للمساعدة على تمهيد الطريق نحو إقامة مجتمع مستقر يتمتع بالتوازن الاجتماعي.

ونرى أن أمن الدول الصغيرة يجب أن يكون محور الاهتمام لدى هذه المنظمة، حيث لا يوجد في الوقت الحالي توازن في القوى ولا اتفاق على الأهداف بين الدول الصغيرة وجيرانها الأكبر منها. وينبغي للأمم المتحدة أن تكفل مواءمة البيئة الاقتصادية العالمية لنمو الدول الصغيرة. ويجب أن تتمكن كل الدول من الاشتراك في صياغة سياسات الاقتصادات الكلية.

والآن، وقد انتهت الحرب الباردة وانقضى الاستقطاب الثنائي في العالم، لم تعد التناقضات بين الدولتين العظميين تشكل التهديد الرئيسي للسلام والأمن العالميين. فأمن الدول الصغيرة يحتل مكان

ولئن كان من الصحيح أن اتساع عملية نشر الديمقراطية يضم تشكيلة كبيرة من الأنشطة إلى جانب المساعدة الانتخابية، وقد يتضمن بناء المؤسسات، والإصلاحات الدستورية، والترقية المدنية، فإننا نود أن نذكر بأن قرار الجمعية العامة ١٢٠/٤٧ بآء الذي يتناول ضمن مسائل أخرى بناء السلام في فترة ما بعد الصراعات، هو قرار له دلالة في هذا الصدد. ونحن نرى عن روية أن المبادئ التي أكدتها الجمعية العامة في ذلك القرار باعتبارها الأساس الذي ينطلق منه دور الأمم المتحدة، هي أيضا مبادئ يتعين الالتزام بها في سياق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لجهود الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

وعلى جميع وكالات الأمم المتحدة المشتركة في كامل مجموعة العمليات التي تندرج ضمن هذا الهدف الجامع أن تكفل أن يكون اضطلاعها بأنشطتها متمشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، خصوصا مبادئ المساواة في السيادة، والاستقلال السياسي للدول، وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في الأمور التي تندرج أساسا في نطاق الولاية القضائية الداخلية لأية دولة، وعلاوة على ذلك، لا حاجة إلى تكرار التأكيد على أن ورود طلب من الحكومة المعنية شرط لازم لا بد منه لقيام الأمم المتحدة بدور في هذا الصدد.

إن تعزيز وتوطيد المسيرة الديمقراطية لا يتطلب مجرد مساعدة فوقية من منظومة الأمم المتحدة فمن الضروري أيضا أن تتلقى الديمقراطيات مؤازرة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. ولا يمكن للحكومات أن تتصدى وحدها للتحدي الذي تمثله عملية إقرار الديمقراطية خاصة في وقت تولي فيه الوكالات الدولية مكانة ثانوية لتقديم المساعدة للتنمية الاقتصادية ولل قضاء على الفقر.

فالتطور المتواصل الطويل الأجل للديمقراطية، كهدف يتعين أن تستوعبه وتحققه كل المجتمعات، أمر يستلزم أن تتمكن الديمقراطيات الوليدة والآخذة في النمو من تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية. وستضطلع الحكومات بالضرورة بدور أساسي في هذا الصدد. غير أنه في هذا الوقت الذي أصبح فيه الترابط العالمي حقيقة مسلم بها، يتعين أن تكون البيئة الدولية متجاوبة مع احتياجات تلك الحكومات. وما تقتضيه تلبية المتطلبات الأساسية لتلك الحكومات هو توفير شروط أفضل للتبادل التجاري، وتعزيز

والمستعادة ودعمها. ولهذا يسر وفد بلدي أن يكون ضمن الوفود المقدمة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.19.

وبصفة الهند أكبر ديمقراطية تعمل في العالم، فإنها تلتزم التزاما دائما بمبادئ الديمقراطية وممارساتها. ونحن نؤيد بحزم جهود الأمم المتحدة وأنشطتها في هذا المضمار ونرحب بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/50/332، التي تحتوي على تفاصيل دعم الأمم المتحدة في مجموعة كبيرة من المجالات.

ويؤيد وفد بلدي ملاحظات الأمين العام بأن

"الديمقراطية ليست نموذجا يتعين نقله من دول معينة، وإنما هي هدف يتعين أن تحققه جميع الشعوب". (A/50/332 و Corr.1، الفقرة ٥)

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه ليست هناك معايير توجيهية يمكن فرضها على أي مجتمع باسم إرساء الديمقراطية. وكل الجهود المبذولة لتعزيز عملية إرساء الديمقراطية في الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ينبغي أن تنبثق من طلبات حكومات الدول الأعضاء، ويجب أن تبذل بالطرق المتفق عليها وأن تقبلها حكومات الدول المعنية.

ولما كان التعبير عن إرادة الشعب في الدول المستقلة ذات السيادة يتم من خلال الاشتراك في العمليات الانتخابية، فإن وفد بلدي يلاحظ مع التقدير أن الأمم المتحدة قد استجابت لـ ٧٧ طلبا من الـ ٨٩ طلبا المقدمة من الدول الأعضاء للمساعدة الانتخابية. ونحن نرى أنه يجب تشجيع عملية دعم العملية الانتخابية هذه. وينبغي للأمم المتحدة أن تحبط بحزم وشدة محاولات المجموعات التي تستخدم وسائل تتسم بالعنف لإثراء الشعب عن المشاركة في العمليات الانتخابية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كوللا (البانيا).

إن المساعدة الانتخابية، بطبيعتها تكون محدودة المدة وينبغي أن تستند إلى طلب من الدولة المعنية. ونرحب بملاحظة الأمين العام التي مؤداها أن المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة هي مساعدة يقصد لها أن تزيل بنفسها قيام الحاجة إليها.

أوروبا الجنوبية في منتصف السبعينات فشملت أجزاء كبيرة من آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وأوروبا الشرقية. فكان أن انعقد المؤتمر الدولي الأول للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في مانيلا عام ١٩٨٨ ثم أعقبه المؤتمر الثاني في ماناغوا في عام ١٩٩٤. وستستضيف بوخارست المؤتمر الثالث، مما يعد تعبيراً عن الشكل الجغرافي الذي اتخذته عملية انتشار الديمقراطية خلال العقدين الأخيرين.

وقد أتاحت هذه المؤتمرات فرصة لعدد كبير من البلدان لكي تتقاسم خبراتها، وأبرزت الطبيعة الحقيقية لسعيها إلى إقامة هياكل سياسية تمثيلية معينة ولزيادة دور المجتمع المدني فيها. وبغض النظر عن الفوارق القائمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتها أو في تقاليدها وتجاربها في مجال بناء المؤسسات الديمقراطية، فإن هذه البلدان تتشاطر إيماناً مشتركاً بأن تعميم الديمقراطية أمر يحسن الحياة اليومية لمواطنيها.

وتركز جميع هذه البلدان اهتمامها على عملية الانتقال من الهياكل الاستبدادية إلى المجتمعات القائمة على المزيد من المشاركة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، تمر بلدان منها كذلك بعملية انتقال من نظام الاقتصاد المسير من الدولة إلى نظام الاقتصاد السوقي. وثمة بلدان أخرى تمر بعملية انتقال من حالة صراع إلى عملية مصالحة وطنية. وقد يكون السياق مختلفاً أيضاً. فعملية إقرار الديمقراطية قد تبرز أيضاً في سياق عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع، أو كجزء من الجهود الرامية إلى تحسين قدرة الحكومات على تهيئة بيئة مناسبة لتحقيق التنمية المستدامة.

وتعتبر الديمقراطية من العناصر الأساسية لإقامة تلك البيئة. فهي توفر في المقام الأول الأساس الوحيد طويل الأمد للتوفيق بين المصالح الاجتماعية المتنافسة بطريقة تقلل إلى أدنى حد ممكن من مخاطر الصراعات الداخلية. ثم إنه حيث أن تعزيز الإدارة الصالحة والممارسات السليمة يشكل شرطاً أساسياً لنجاح أية استراتيجية للتنمية، فإن النهوض بقضية المشاركة السياسية العامة أمر له تأثير كبير على كل جوانب الجهود الإنمائية. إن الديمقراطية في حد ذاتها وسيلة هامة للتنمية. فالديمقراطية، والتنمية، واحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية كلها عناصر مترابطة يعزز بعضها بعضاً.

فرص الوصول إلى الأسواق، وزيادة التدفقات الاستثمارية وإكسابها قدراً من الاستقرار، وإتاحة فرص الحصول على التكنولوجيا على أساس غير تمييزي، وتلقى مساعدة إنمائية أكبر من الخارج. لذلك يعد من الأمور الأساسية أن تركز منظومة الأمم المتحدة اهتمامها على هذه القضايا في سياق دعمها لعملية إقرار الديمقراطية.

وتعتقد الهند أن الديمقراطية، وشفافية الحكم، وتوفير عنصر المساءلة في إدارة جميع قطاعات المجتمع هي أسس لا غناء عنها لتحقيق التنمية الاجتماعية. ونحن نسلم بالترابط القائم بين الديمقراطية والتنمية إذ أن كلا منهما تعزز الأخرى. فالديمقراطية تضمن أن يكون اتخاذ القرارات بمشاركة متكاملة من جانب الذين سيتأثرون بها. وهي تكفل لا مجرد الحكم الذاتي المحلي، بل الحكم الذاتي القائم على المشاركة العامة.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أذكر أن الهند شاركت بنشاط، إلى جانب غيرها من البلدان ذات الفكر المتشابه في عملية إنشاء المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية ليكون منظمة حكومية دولية مقرها في استكهولم. وتطلع الهند، باعتبارها من الأعضاء المؤسسين الـ ١٤ للمعهد، إلى المشاركة في جميع أنشطته الرامية إلى النهوض بالديمقراطية وتعزيزها، وتحسين وتوطيد العمليات الانتخابية، وتقوية ودعم القدرات الوطنية على تطوير مجموعة كاملة من الأدوات الديمقراطية. وتعزيز الشفافية والمساءلة في سياق التطور الديمقراطي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اسبانيا، ليتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد يانيز بارنويغو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتشترك في تأييد محتويات هذا البيان استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا.

وخلال العقدين الأخيرين، جلبت عملية نشر الديمقراطية تغييرات شاملة في مناطق شتى من العالم. وبعد ذلك، امتدت هذه العملية التي بدأت في

القدرات الحقيقية لنصف سكان الأرض. ولذلك فإن التمكين الكامل للمرأة وإشراكها على قيام المساواة في جميع مجالات المجتمع، بما في ذلك من عملية صنع القرار وتولي السلطة، أمور أساسية لتحقيق المساواة الكاملة والتنمية والسلام.

وبين الأمين العام في تقريره A/50/332 الأساليب التي تساعد بها منظومة الأمم المتحدة، الدول، بناء على طلبها، في جهودها الرامية إلى تعزيز ثقافة ديمقراطية بتوفير المساعدة الانتخابية والمساعدة في تقوية المؤسسات.

وبعض هذه الجهود يمارس في وسط حالات الصراع أو في سياق عملية التعمير وبناء السلام. إن تشجيع إقامة الديمقراطية والتنمية الإنسانية المستدامة أصبح أمراً مقبولاً على نحو واسع كشرط أساسي لتمكين البلدان من أن تستأنف تقدمها وتعيد بناء قدراتها في أسرع وقت ممكن. إن نجاح الجهود الكبرى لصون السلام وبناء السلام يتوقف على وجود أساس متين للسلام. وقد كان إقرار الديمقراطية بطريقة أو بأخرى غاية ووسيلة معا لتسوية الصراعات المتطاولة في كمبوديا والسلفادور وموزامبيق وهايتي. ومن الجهة المقابلة فإن عدم الالتزام بهذا الهدف على المدى الطويل من جانب الأطراف الوطنية الفاعلة أو من جانب المجتمع الدولي يمكن أن يقوض الاستقرار ويشعل من جديد حالة الصراع. أما ما يسمى "ترك الأمور في طي النسيان" فهو ظاهرة تثير خطراً ماثلاً على توطيد العمليات المختلفة لصنع السلام وتحقيق الديمقراطية.

وبالمثل فإن الفكرة القائلة بضرورة دمج وتنسيق جهود الوكالات والإدارات المختلفة في أعقاب التسويات السياسية فكرة تأكدت صحتها بادئ الأمر نتيجة للخبرات المكتسبة في السلفادور وكمبوديا وهايتي.

وقد التزم عدد من إدارات الأمانة العامة والوكالات المتخصصة ببذل جهود لتعميم الديمقراطية، سواء في المقر أو في الميدان. وبناء على ذلك فإن أحد الأفكار الرئيسية التي ترد في تقرير الأمين العام هي تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. وكما بين الأمين العام يمكن تعزيز هذا التنسيق تعزيزاً وافياً في المقر عن طريق الاشتراك المبكر لجميع القطاعات المعنية في إعداد البرامج القطرية المحددة التي تضطلع بها

والمجتمعات التي تفتقر إلى الديمقراطية تواجه مشاكل متشابهة. وفي كثير من الأحيان يشير غياب الهياكل التمثيلية إلى وجود تفاوتات اجتماعية عميقة وإلى محاولة النخبة الحاكمة أن تحصن نفسها، الأمر الذي يؤدي إلى إدامة حلقة مفرغة من الحكم السيء إلى انعدام المساءلة السياسية أمام غالبية المواطنين. أما الديمقراطية فإنها بتوفيرها لشفافية أكبر وإقامتها لآليات للمشاركة تجعل من الأرجح أن توفق السياسات الوطنية في التعبير عن سلسلة أوسع من التطلعات الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود مؤسسات تقلل إلى حد بعيد مما يكتنف الحياة السياسية من الافتقار إلى الاطمئنان إلى مجرى الأمور في المستقبل، أمر يعزز قدرة الحكومات على إداء مهامها بفاعلية.

وأخيراً، فإن التمكين السياسي للهياكل المجتمعية وللمنظمات ذات القاعدة الشعبية يعتبر وسيلة تضمن من ناحية عدم استبعاد مجموع المواطنين من عملية صنع القرار وتقلل بالتالي من احتمال لجوئهم إلى وسائل عنيفة للتعبير عن شكاواهم، ومن ناحية أخرى تكفل أن تؤخذ تجاربهم في الحسبان وأن يتم التعبير عنها في القرارات التي تتخذ في مجال التنمية.

ينبغي ألا ننسى أن المجتمعات، بصرف النظر عن مؤشراتنا الاقتصادية يمكن أن تمر بحالة انتقال بوسائل أخرى عديدة. فحتى المجتمعات الغنية يمكن أن يعاني الناس فيها من البطالة أو من الشعور بالتجرد من الحقوق السياسية أو الاجتماعية. فالتخلف الاقتصادي ليس السبب الأوحـد للمنازعات التي ما برحت تمزق ضمير الإنسانية في السنوات الأخيرة.

والتعددية لازمة للانتقال إلى الحكم الديمقراطي ولكنها يجب أن ينظر إليها من منظور أوسع يتضمن إجراء انتخابات دورية، ومحاسبة الموظفين العموميين، وشفافية الإدارة العامة، واستقلال القضاء ووجود الصحافة الحرة. وتتطلب الثقافة الديمقراطية وجود مجتمع مدني دينامي. فالتنمية الاجتماعية يجب أن تنبع من المجتمع نفسه. وفي السعي المشترك صوب الديمقراطية والتنمية يجب على الحكومات أن تكفل التعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة ونقابات العمال والمجموعات الاجتماعية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك يظل تمكين المرأة هدفاً رئيسياً في هذا الصدد. وكما أشار الأمين العام بحق، ينبغي إصلاح السياسات والمؤسسات التي تقمع

الوطنية الفاعلة تعتبر شركاء طبيعيين للحكومات وللمنظمة، على نحو ما ذكره ونادى به الأمين العام. وقد اتضح ذلك بجلالة ليس فقط في مجال المساعدة الانتخابية ولكن أيضا في مجالات أخرى متزايدة لا تقل أهمية. فالمشاركة في هذه الأنشطة تشمل أكثر من ١٠٠٠ منظمة غير حكومية تتمتع بمركز استشاري لدى الأمم المتحدة إلى جانب عدد كبير آخر من المنظمات التي لا تتمتع بهذا المركز. ويمكن أن تعتبر هذه المنظمات مجتمعة شبكة تكمل شبكة الأمم المتحدة، ومن ثم ينبغي أن نشجع نموها بغية استخدامها على نحو فعال.

إن الاتحاد الأوروبي بأكمله، يقدم، كما تقدم دوله الأعضاء على الصعيد الوطني، دعما إيجابيا لأنشطة تعميم الديمقراطية. فمعاهدة الاتحاد الأوروبي، تعرف توطيد الديمقراطية وإقامة حكم القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بأنها أهداف من أهدافها الرئيسية. وفي هذا الإطار، يمول الاتحاد الأوروبي مشاريع عديدة في البلدان النامية تتصل بالمساعدة الانتخابية وحرية التعبير، وتقوية المجتمع المدني، والتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. كما يقدم المساعدة في ميدان اقرار الديمقراطية إلى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وإلى الدول المستقلة حديثا. وفي الآونة الأخيرة كان الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من السابقين إلى دعم عمليات حقوق الإنسان في رواندا وبوروندي.

لقد زودنا الأمين العام بعرض شامل وباعث على التفكير لما استطاعت أن تؤديه منظومة الأمم المتحدة بالتنسيق مع الجهات الفاعلة. ونود، بإيجاز، أن نشي على الأمم المتحدة لما قامت به من جهود ناجحة في هذا المجال. ونحن نتفق مع الأمين العام حول الحاجة إلى تعزيز التنمية المستدامة والديمقراطية في كافة أنحاء العالم. والحاجة قائمة إلى أموال لإنجاز هذا الهدف، وما يستوجب عكس اتجاه التدهور الحاصل في المركز المالي للأمم المتحدة. ويجب أن يكون الالتزام في هذا الصدد على مستوى التحدي الذي تواجهه المنظمة. إننا نتوقع من الأمين العام، ونستحثه، أن يواصل النظر في السبل التي تستطيع الأمم المتحدة أن تنهض بها إلى مستوى متطلبات مهمة دعم جميع الجهود الرامية إلى تشجيع عملية إقرار الديمقراطية وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

الوكالات. أما في الميدان فيحتاج تحسين التعاون بين الوكالات إلى تعزيز نظام المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واتخاذ التدابير الإضافية الموصى بها خلال استعراض السياسة العامة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، الذي يتم كل ثلاث سنوات بغية ضمان التقسيم الكفء للعمل.

وقد اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور أساسي داعم وبصفة خاصة في تعزيز المؤسسات والبنيات الأساسية بالإضافة إلى تقديم المساعدة الانتخابية، وذلك في تعاون وثيق مع شعبة المساعدة الانتخابية في الأمانة العامة. وعن طريق مجموعة من الترتيبات، وبناء على طلب من البلدان المستفيدة من المساعدة قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لجهود الحكومات لزيادة فعالية الأنشطة الإنمائية إلى أقصى حد ممكن.

وتكتسي أهمية كبيرة أيضا الأنشطة التي يقوم بها مركز حقوق الإنسان، اعتمادا على موارد أقل بكثير، لتوفير المساعدة التقنية اللازمة لإجراء الإصلاح التشريعي، وإقامة العدل، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، بما في ذلك تدريب قوات الأمن. وقامت شعبة المساعدة الانتخابية بعمل جدير بالثناء في سبيل معالجة العدد المتزايد من طلبات الدول الأعضاء للمساعدة الانتخابية. وقد بلغ هذا العدد في حزيران/يونيه من هذا العام ٨٩ طلبا. وقامت الشعبة رغم مواردها الضئيلة بإرسال بعثات لتقييم الاحتياجات، ووفرت المساعدة التقنية، واضطلعت بمجموعة متنوعة من الأنشطة الداعمة والتنسيقية بصدد مراقبة العمليات الانتخابية والتحقق منها.

ويجدر التنويه أيضا بجهود البنك الدولي في مجالات مثل تعزيز البنى الأساسية، وإصلاح الخدمة المدنية، بالإضافة إلى جهوده في مجال تحسين المساءلة والشفافية والنوعية في إدارة القطاع العام. وتشارك منظمات أخرى، مثل منظمة العمل الدولية وفرع الجريمة والعدالة الجنائية في الأمانة العامة، مشاركة نشطة في صنع وتقوية الهياكل الديمقراطية للحكومات وتعزيز حكم القانون. ينبغي أيضا تعزيز التنسيق فيما يتصل بالعلاقة بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل منظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية. فإن هذه المنظمات وغيرها من الأطراف

"التخلص من الحروب العنقادية في العلاقات الدولية ينبغي أن يؤذن ببداية عهد جديد تصبح فيه كرامة الإنسان المحور الذي تدور حوله التزاماتنا". (A/45/PV.1، ص ١٣-١٥)

إن عملية تأسيس النظم الديمقراطية عملية هشة وأليمة. وهي تتطلب التغذية. ومن المؤكد أنها عملية لا يناسبها الرضا عن النفس. ولقد أثرت البيئة التمهية على عمل المنظمة بشكل شامل. فقد حل محل السلبية، التي كثيرا ما كانت تسود عندما تعمل الأزمات على تهديد الديمقراطية أو تقويضها، التزام متجدد الحيوية من قبل الأمم المتحدة بالأقدام على العمل الإيجابي. وهذا التغيير النوعي يحدث الآن تأثيرا حاسما. فقد قدمت الأمم المتحدة مساعدة في بناء المؤسسات والعمليات الانتخابية تبين أن لها أهمية حاسمة في الكثير من الديمقراطيات الجديدة والناشئة.

والديمقراطية تعزز دور المجتمع المدني من خلال المشاركة. والمصالح المتنافسة توطد التعددية. وحرية وسائط الإعلام، واستقلال القضاء، وحكم القانون، والانتخابات الدورية الحرة والنزيهة، والخضوع للمساءلة، والشفافية، مستلزمات أساسية للمجتمعات الديمقراطية. ولا يقل عن ذلك أهمية لكفالة الاستقرار، ووجود بيئة اجتماعية تعزز وتشجع الكرامة التي هي حق أصيل غير قابل للتصرف لجميع البشر.

وليس للحكومات أن تتذرع بالافتقار إلى الموارد والتنمية لكي تقيد أو تخنق حقوق الإنسان والحريات الأساسية. غير أن الفقر والبؤس والعوز بطبيعتها أمور طاحنة للكرامة البشرية. ولهذا ينبغي ألا تقابل بعدم الاكتراث مناداة العالم النامي بالتضامن. إن العوز يولد التوتر ويحمل في طياته امكانية نشوب النزاعات، بما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن تقديرها. إن التحديات التي تواجه الديمقراطيات الجديدة والناشئة متعددة. وتعتمد التعددية على توطيد التسامح وحرية الرأي. فالحالات التي أحبطت فيها أفعال أو موجات التعصب السياسي أو الاثني طموحات المكافحين من أجل الحرية حالات تشير الانزعاج.

والتراث الذي خلفته الأيدولوجيات التي كانت تحكم بالقهر يمثل خطرا آخر تواجهه الديمقراطيات الجديدة وإن لم يكن الخطر الوحيد. والشبكات التي تشغل بتهريب المخدرات على النطاق الدولي،

السيد كاسار (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
تضم مالطة صوتها إلى البيان الذي أدلى به ممثل أسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن دعم الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات من أجل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة له أهمية جمة، ونحن نحفل بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. إن هذا الموضوع ينقلنا إلى صميم الفكرة التي ألهمت الكثيرين ممن قاموا بوضع الميثاق. وخلال الاجتماع التذكاري الخاص القريب العهد، أعاد رؤساء دولنا وحكوماتنا تأكيد التزامهم بتلك المبادئ الأساسية التي بعثت الحياة أصلا في المنظمة، والتي ينبغي أن يهتدي بها عملنا في المستقبل. إن حجر الأساس الذي تقوم عليه الأمم المتحدة هو الإيمان:

"بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية".

لقد شهدت السنوات الخمس الماضية تغييرا بالغ الأهمية، إلا أنها كانت أيضا مشحونة بالتقلبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفي أوروبا، كان اجتياح سور برلين بمثابة شعاع أمل للمستقبل وتذكرة بذلك الماضي المأساوي حينما كانت الديمقراطية تداس بالأقدام وتنكر على الملايين.

إن الإرادة الشعبية في أن تؤمن الديمقراطية وتتوطد هي التي كانت الفعل الحاسم في عملية تحول عالمية. فقد أجبرت النظم الشمولية في كافة أنحاء العالم على احناء رؤوسها لإرادة الشعوب وتطلعاتها. وقد حل أسلوب الحكم الديمقراطي محل التسلط في أماكن لم يكن هذا التحول في مجرى الأمور شيئا يمكن تخيله فيها قبل سنوات قليلة فحسب.

وقد شدد نائب رئيس وزراء بلادي ووزير خارجيتها، السيد غيدو دي ماركو، في معرض تأملاته، كرئيس للدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة، في هذه الأحداث، على ما لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أو انكارهما من تأثير على السلوك الدولي؛ وعلى ضرورة تكثيف عملية تعزيز حقوق الإنسان وإيلائها أعلى الأولويات حين أبرز أن:

الديمقراطية ما يماثل أهمية برامج الاتحاد المنطوية على تقديم المعونة في شؤون التربية والصحة وبناء المؤسسات.

إن شعب مالطة كان دائما مدركا للحاجة إلى الحفاظ على الديمقراطية وحمايتها. إننا دافعنا عن معتقداتنا الديمقراطية عندما كانت عرضة للأخطار. ومثل هذه المبادئ جديرة بأن تصان. ونحن اليوم نجني ثمار ذلك. وتشهد خبرتنا على فوائد التسامح والحرية كما تتبدى في الوتيرة الثابتة التي تسير عليها التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

إن إعلان وخطة عمل ماناغوا فيهما إرشاد دائم يساند الحكومات على تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وتطلع مالطة إلى المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة والمستعادة، الذي سوف يعقد في بوخارست عام ١٩٩٦. ولا شك أن شعب رومانيا، الذي تحرر من الحكم الشمولي، بثمن غال من الآلام، سيكون لديه الكثير مما يسهم به في الحوار البناء حول مشاكل الديمقراطيات الجديدة والناشئة وتحدياتها.

إن الديمقراطية تكفل احترام حقوق الإنسان الأساسية. وهي تقوم على الاعتراف بكرامة كل عضو في المجتمع، وتفرض مسؤولية اجتماعية. وينبغي للديمقراطية أن تظل أعظم إرث نورث للأجيال المقبلة.

السيد إردوس (هنغاريّا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أتحدث بصفتي من مقدمي مشروع القرار A/50/L.19، المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة"، وكذلك لأعرب عن موافقة هنغاريّا على البيان الذي أدلى به ممثل اسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن الزلازل السياسية الكبيرة التي هزت العالم ذا القطبين، قد وأدت ذلك العالم تحت أنقاض الأنظمة الشمولية والمستبدة. واليوم تسود الديمقراطية عددا من البلدان التي من الصحيح أن لها أساليب متباينة وظروفا تختلف اختلافا واسعا. ولكن يجمع بينها مع ذلك ثققتها في القيم الديمقراطية، وفي علو شأن الديمقراطية التمثيلية وفعاليتها، كنظام للحكم.

وبالإرهاب، والأسلحة المحرمة ونقل المواد النووية لا تقوم فحسب بعمليات استغلال، بل هي: تخلق لصالحها في كثير من الأحيان بؤر ضعف في هذه البلدان.

والمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة يجب أن تأخذ في اعتبارها بالضرورة جميع تلك المجالات. والجهود المبذولة لاستحداث وتعزيز آليات للإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلم في مرحلة ما بعد الصراعات، جهود جليلة تستحق الإشادة والتأييد. غير أنها ليست المجالات الوحيدة التي تساهم في اعلاء الحكم الديمقراطي واتاحة فرص التمتع به في المدى الطويل. إن المساعدة على بناء المؤسسات وبناء القدرات المتعددة الأشكال تكتسي طابعا شاملا وطويل الأمد.

وقد أقر مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا منذ نشأته الصلة التي لا تنفصم ما بين الأمن وحقوق الإنسان والتعاون الاقتصادي. وهذه هي الدعائم الثلاث التي ساعدت المؤتمر على أن يصمد لانواء الحرب الباردة.

واليوم، تواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها المنظمة الخلف للمؤتمر، توطيد عملها في جميع هذه المجالات الثلاثة. وما من شك في أن عمل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي يمنح المساعدة في مختلف المجالات المتصلة بعقد الانتخابات ورصدها هو عمل له أهمية كبرى، ويصدق ذلك أيضا على بعثاته إلى مناطق التوتر.

كما أن للعمل الباهر الذي يقوم به مجلس أوروبا نفس التأثير الحاسم على التطورات في أوروبا. فهذا المجلس، الذي كان حصنا لحقوق الإنسان خلال الحرب الباردة، يتقاسم الآن تجاربه ودرايته مع عضويته الجديدة والممتدة، وذلك في تجربة جارية في مجال الديمقراطية المتعددة القوميات تعتبر تجربة فريدة وبالغة التنوع في مجالات تطبيقها.

ولا يمكن للمرء عند هذه النقطة إلا أن ينوه بما كان لتصميم الاتحاد الأوروبي على ترجمة الكلمات إلى أعمال، من وقع على تعزيز الديمقراطية ليس فقط في أوروبا بل كذلك في مناطق أخرى. واستمرار التزام الاتحاد برعاية برامج في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية هو أمر له من الأهمية في سبيل تعزيز

العليا للديمقراطية. إن للمنظمات الإقليمية دوراً أساسياً تلعبه في تطبيق مقاصد ومبادئ الميثاق على منطقة بعينها، مع مراعاة الظروف المميزة لتلك المنطقة.

ولا يمكن للمرء أن ينسى أن التغييرات التاريخية التي حدثت منذ سنوات قلائل - وهي التغييرات التي ختمت في نهاية الأمر على مصير النظم الشمولية - إنما حدثت على طول خط من المواجهة ظلت من جرائه أوروبا والعالم كله مقسماً إلى معسكرين متعارضين أيديولوجيا وعسكرياً على مدى عدة عقود. وكان انهيار ذلك الجدار المادي والنفسي الفاصل بين المعسكرين هو اللحظة الحاسمة والفاصلة التي آذنت بعملية التغيير.

وبإلقاء نظرة إلى الخلف، يجب أن نعترف بالمحاسن التاريخية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الذي أدى في حينه إلى نشوء عمليات داخل المجتمعات المغلقة في الجزء الشرقي من القارة القديمة، أسهمت إسهاماً كبيراً نحو أفول الأنظمة الشمولية وإحداث التغييرات الضخمة التي طبقت في تلك المجتمعات. وكل من له دراية بالتاريخ الحديث لذلك الجزء من أوروبا سوف يذكر ما كان لوثيقة هلسنكي الختامية لعام ١٩٧٥ من وقع على حالة حقوق الإنسان والحقوق الديمقراطية وعلى سيادة القانون في دول أوروبا الشرقية.

إن الحركات والأفراد الذين تضافوا في خدمة النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية قد استوحوا وثائق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا - وهي وثائق أضفت من جانبها طابع الشرعية على الجدل العام بين الحكومات حول مشاكل حقوق الإنسان وحول القضايا الإنسانية، وبذلك كان فيها تشجيع وحماية لتلك المنظمات وجماعات الأفراد والمواطنين.

واليوم فإن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الذي أصبح منظمة الأمن والتعاون في أوروبا - وهي تعد من الترتيبات الإقليمية بالمعنى الوارد في الفصل الثامن من الميثاق - يجمع بين ٥٤ بلداً، تمتد رقعتها من كامتشاتكا إلى ألاسكا، انضمت إلى وثائق تلك المنظمة وتعلن بذلك التزامها بالقيم الديمقراطية التي تقوم عليها أنشطتها المنظمة.

وفي الأمم المتحدة، توجد فجوة واسعة في هذا الصدد، بمعنى أن لفظ "الديمقراطية" لا يظهر في نص الميثاق، أي أن وثيقتنا الأساسية لا تشير إلى هذا المفهوم. وهذا يدل على الشوط الذي قطعناه منذ إنشاء منظمنا العالمية.

والآن وقد تجاوزنا الشعور بالغبطة الناشئة عن التغييرات الرئيسية، نواجه التحديات التي لم يسبق لها مثيل والبالغة الصعوبة، المتمثلة في التحول السياسي والاقتصادي في البلدان التي اختارت أن تصبح بلداناً ديمقراطية أو أن تصبح كذلك من جديد. إن إعلان ماناغوا الذي اعتمد في ختام المؤتمر الدولي الثاني للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في ١٩٩٤، يشير عن حق إلى العوائق التي تواجهها هذه البلدان. ومن الخطأ أن يفترض وجود صلة تلقائية بين بزوغ فجر عصر من الديمقراطية وبين نجاح عملية الأخذ بالديمقراطية. ذلك أن الطريق المؤدي إلى انتصار الديمقراطية هو في الواقع طريق محفوف بكثير من المصاعب والفخاخ الخطرة. وتمثل المؤتمرات الدولية المتعلقة بهذه القضايا، بما فيها المؤتمر المزمع عقده في بوخارست، فرصة لتبادل الخبرات، من إيجابية وسلبية، حول تلك القضايا بين عدد متزايد من البلدان.

ويركز تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/50/332 أساساً على الطرائق والسبل المتاحة للأمم المتحدة لإسداء مساعدة متعددة الجوانب تساعد بها جهود الحكومات في هذا المجال. إن هذه المساعدة ينبغي إدراجها في السياق اليومي الشديد التعقيد في تلك البلدان التي هي في سبيل التخلص من تركة سياسية واجتماعية واقتصادية ثقيلة. إن جميع الأنشطة التي تتكون منها تلك المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة - أي تعزيز الثقافة الديمقراطية والمشاركة في مساعدة العملية الانتخابية وإنشاء المؤسسات الديمقراطية - إنما تحدث في ظروف محددة جداً في البلدان المختلفة، وهي أنشطة تلقى تسهيلاً أو تعقيداً حسب الحالة القائمة.

وتلقي الملاحظات والتوصيات الواردة في التقرير الضوء على الأبعاد الحقيقية لهذه المهمة وذلك بإبراز أنه يتعذر على الأمم المتحدة أو على الحكومات في عالم اليوم أن تواجه وحدها تحدي التحول إلى الديمقراطية. ولذا نعتقد أنه من المستصوب التركيز بمزيد من القوة على أهمية المنظمات الإقليمية، نظراً لكثرة المشاركين فيها، في جهود تعزيز القيم والمثل

إن منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تضم حوالي ٢٠ بلدا، لكل منها بالتأكيد أوضاع نوعية متميزة، وهي بلدان تمتد من شواطئ بحر البلطيق إلى جبال آسيا الوسطى وكلها ينتمي إلى فئة الدول التي تمر بمرحلة الانتقال هذه. وبعبارة أخرى، هذه بلدان اختارت مؤخرا، بطرق شتى، إقامة ديمقراطية أو استعادتها، وهي تحرز تقدما - يجب أن نعرف أنه يتفاوت في درجاته - في التحول من الشمولية إلى الديمقراطية. وبعثات منظمة الأمن والتعاون، الموجودة في عدد كبير من أنحاء المنطقة، تنشط، من بين أمور أخرى، في تعزيز حكم القانون، الذي لا يمكن بدونه أن يتصور المرء تسوية معقولة للنزاعات الداخلية أساسا التي تسبب جيشانا في عدد من هذه البلدان.

وفي هذا السياق، من أهم التحديات التي تواجه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مشاركتها في تنفيذ الاتفاق الذي يتم التوصل إليه في المستقبل لتسوية الأزمة في يوغوسلافيا السابقة، لا سيما في البوسنة والهرسك. وتشمل الإسهامات المحددة، التي يمكن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقديمها لهذه العملية العريضة القاعدة، في ضوء الخبرة التي اكتسبتها بالفعل، إنشاء المؤسسات الديمقراطية أو استعادتها، والمساعدة في عودة اللاجئين والمشردين، والتحقق من احترام حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الأقليات، والمساعدة الانتخابية. وسيشمل إسهام منظمة الأمن والتعاون هذا أيضا التدابير التي تتخذ لتحديد الأسلحة ونزع السلاح فضلا عن المشاركة في عملية الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي بعد تسوية النزاع.

في الختام، نعتقد أن الرسالة الرئيسية لمشروع القرار المقدم إلى هذه الجمعية هي أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل جهودها لصالح عملية إقرار الديمقراطية الدائرة الآن في عدد كبير من البلدان في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. وهذه الجهود ضرورية للغاية نظرا لوجود صلة لا تنفصم عراها بين انتعاش الديمقراطية من جهة، والاستقرار والأمن في بلدان معينة وفي مناطق بأكملها، من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، نعتقد أن العلاقة الأساسية القائمة بين السلم والتنمية والديمقراطية ينبغي إبرازها على نحو أفضل في منظمنا العالمية.

وبالنسبة للمستوى الحكومي، الذي يضم القوى الفاعلة الرئيسية للعمل الذي يتوخاه مشروع القرار A/50/L.19، يتعين على الأمم المتحدة ومنظماتها

ومع ذلك، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تمكنت من التكيف مع ظروف تختلف اختلافا جذريا عن الفترة السابقة، تحذر في الإعلان الذي اعتمده مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات، الذي عقد في بودابست في كانون الأول/ديسمبر الماضي، من الاستهانة بأمر العمل الباقي. وتؤكد الوثيقة أن الطريق إلى تحقيق ديمقراطية مستقرة واقتصاد سوقي كفؤ وعدالة اجتماعية طريق صعب. وتذكر الوثيقة بأن انتشار الحريات قد اقترن بصراعات جديدة وإحياء صراعات قديمة، وأن حقوق الإنسان لا تزال يستهان بها، وأن عدم التسامح لا يزال متفشيا، والتمييز لا يزال يمارس ضد الأقليات. وتشير الوثيقة إلى أن تفشي النزعة القومية العدوانية والعنصرية وروح التعصب الوطني وكراهية الأجانب ومعاداة السامية والتوتر الإثني أصبح، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، من المصادر الرئيسية للآزمات وفقدان الحياة والمعاناة البشرية. ووفقا لما جاء في الوثيقة، فإن خطر الإرهاب الذي يطارد مجتمعاتنا يتسبب في تفاقم هذه الأخطار. وتؤكد وثيقة القمة ثانية على تصميم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مكافحة الإرهاب وعلى التزامها بتعزيز التعاون للقضاء على هذا التهديد للأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وعقب هذا القرار، الذي اتخذ على أعلى المستويات، ألزمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نفسها بتوسيع أنشطتها المتعددة الأبعاد في حالات الصراع الدائرة داخل منطقة المنظمة. وتسترشد المنظمة، في أداء هذه الأنشطة، بمفهومها العالمي للأمن الذي لا يمكن تجزئته، وهو مفهوم له، علاوة على المفهوم الأمني، جوانب اقتصادية واجتماعية وإنسانية. فاحترام الديمقراطية وحكم القانون يمثل مكونا أساسيا من مكونات أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال الأمن والتعاون، ويجب أن يبقى هدفا رئيسيا.

وقد أصبحت توجد منذ بضعة سنين داخل المنظمة هيئة مناسبة يمكن من خلالها تلبية احتياجات عصرنا. ولهذا تقرر منح مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، الكائن في وارسو، موارد أكبر، عملا بقرار قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وسيستمر هذا المكتب في تقديم المساعدة إلى الدول المشاركة، ولا سيما تلك التي تمر بمرحلة انتقالية.

اجتماعية موجهة لتحقيق التنمية الإنسانية اللائقة للأفراد والأمم.

ثانياً، إن أفضل وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم هي الديمقراطية القائمة على إشراك واستشارة الشعب في عملية الحكم. وهي توفر خطوط المسألة والرقابة الدائمة على أداء الحكومات لصالح المجتمع كله.

ثالثاً، إن المجتمع المدني النشط والقوي يعتبر ضرورياً لبقاء حكومة ديمقراطية سليمة، ولتصحيح أي اتجاه نحو إساءة استعمال السلطة، ولتعزيز وضمان التعددية، والحريات المدنية، والفرص للجميع.

رابعاً، توفر الديمقراطية الوسائل اللازمة للسعي دوماً من أجل الحكم الصالح - الحكم الذي يكون أكثر استجابة لتحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولاحتياجات المحكومين. وليست الديمقراطية مجرد فكرة طوباوية، فلقد أثبتت قدرتها فعلاً على تحقيق نتائج ملموسة.

خامساً، إن القيم الديمقراطية ذات أهمية حيوية للعمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الوطنية، وكذلك بالنسبة للسلم والأمن الدوليين.

ويبدو لنا أن الديمقراطية ليست عقيدة جامدة، ولكنها نظام مفتوح ودينامي يمكن أن يسعى لكماله بنفسه. وتعني الديمقراطية في حد ذاتها تنوعاً بالغاً وتبايناً في أشكال التعبير. وعندما ننظر في "جغرافيا عملية إقرار الديمقراطية" نلاحظ، كما قال الاتحاد الأوروبي، كيف أن حاجات وأولويات كل مجتمع تتمايز وتكتسي طابعاً نوعياً خاصاً لكل منها.

وفي نفس الوقت، ندرك أن الديمقراطية الفعالة يجب أن تؤدي إلى التنمية الحقيقية والرخاء الحقيقي للشعب الذي يفترض أن تخدمه الديمقراطية. وبالمثل، فإن التنمية بدون ديمقراطية تكون معيبة إذا كانت تفيد فحسب قلة متميزة. ومن هنا تأتي صحة التأكيد بأن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان أمور مترابطة ويعزز كل منها الآخر. ولا شك أن ضمان التقائها يترك أثراً إيجابياً على السلم والأمن الدوليين وعلى مجتمع الأمم. وفي ضوء هذا أيضاً، يبدو أن قيام

الإقليمية، فضلاً عن المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى، أن تكون على استعداد لدعم الجهود التي تبذلها الحكومات لتحقيق التطوير الديمقراطي لبلدانها، بأفضل سبل الدعم الممكنة، وأن تعمل على مؤازرة هذه الجهود التي لا يكون طريقها هينا دائماً.

السيد غوريتا (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): رحبت رومانيا من أعماقها في العام الماضي بإدراج البند المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة". وقد كللت بالنجاح محاولة تقييم هذا البعد الجديد لعمل الأمم المتحدة.

ويتجلى الدليل على ذلك لا في مجرد إقرار أول قرار يعتمد بشأن هذه المسألة بالإجماع، بل أيضاً في الاهتمام المتزايد الذي توليه الدول الأعضاء لهذا الموضوع. وأثناء المناقشة العامة في الدورة الحالية وفي الاجتماع التذكاري الخاص، قدمت وفود عديدة آراءها بشأن أهمية وأثر جهودها لتحقيق الديمقراطية وتشاطرت مع الآخرين خبراتها الوطنية. وفي نفس السياق، يوفر تقرير الأمين العام الممتاز (A/50/332) إيضاحات مفاهيمية مفيدة ويلقي مزيداً من الضوء على الإنجازات الفعلية لمنظومة الأمم المتحدة في هذا الميدان. ونحن مقتنعون أن هذه مجرد بداية، وأن الأمين العام، بالتصافر مع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة الأخرى على الصعيد الدولي، سيجد أفكاراً جديدة ووسائل أخرى جديدة بالتقصي.

لقد ألقى ممثل اسبانيا بياناً شاملاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول المشاركة فيه، بما فيها رومانيا. ويتفق وفدي كلياً مع مضمون هذا البيان. وأود أن أضيف ملاحظات بسيطة تهتم حكومتي بشكل خاص.

يعتقد وفدي اعتقاداً راسخاً أن دعم منظماتنا العالمية لتعزيز وتوطيد الديمقراطية أمر مفيد وآت في حينه ويستحق اهتماماً خاصاً لعدة أسباب.

أولاً، إن الاتجاه المتنامي نحو الديمقراطية والتعددية السياسية وحكم القانون اتجاه مناصر لممارسة الشعوب لحقها السيادي ممارسة حقيقية، ولاحترام حقوق الإنسان وحمايتها ولتشجيع بيئة

السوازيلندية على تفضيل ذلك النوع من الديمقراطية الذي ينمو محليا والذي يعبر عن ثقافتها وظروفها الوطنية. ولهذا الغرض، يسرني أن أبلغ الجمعية بأن طريقنا الفريد إلى الديمقراطية قد حظي بدعم عام من المجتمع الدولي، بما في ذلك العواصم العالمية، التي لا تزال تتدفق منها المساعدة المالية لديمقراطيتنا.

واسمحوا لي، في هذا المنعطف، بأن أصف بإيجاز كيف ننتخب ممثلينا البرلمانيين. ينقسم نظامنا إلى مرحلة أولية ومرحلة ثانوية. وابتداءً من المرحلة الأولية، يتيح نظامنا لثتى القطاعات في مجتمعنا فرصة تسمية مرشح للانتخابات. ويحدث هذا في كل مشيخة. ويضم هذا الإجراء جميع المصوتين المسجلين - بخلاف النظام الحزبي حيث تقرر الجهة التنفيذية بالنيابة عن الأمة برمتها تسمية المرشحين. وتلي هذه المرحلة الأولية مرحلة ثانوية، ينتخب فيها الممثلون البرلمانيون بطريق الاقتراع المباشر والسري.

ونظامنا الفريد تتجلى فيه المتغيرات والسمات الأساسية للديمقراطية، مثل الانتخاب عن طريق الاقتراع السري، وقوائم الناخبين، والشفافية، والمساءلة أمام الناخبين. وفي كل هذه الجهود، سنواصل الاعتماد على دعم الأمم المتحدة ودعم الدول الأعضاء المتقدمة. وأقول في عجالة إن الأمم المتحدة، من خلال مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في سوازيلند، قد نهضت بكل ما يمليه حرفيا هذا البند من جدول الأعمال بتقديمها المساعدة المالية خلال انتخاباتنا العامة الأخيرة.

بعد أن قلت كل هذا، يود وفدي أن يناشد أعضاء الأمم المتحدة أن يقدروا الأسلوب الذي تتناول به قضية الديمقراطية الدول من أمثال مملكة سوازيلند. فنحن سنتمكن بذلك من محاكاة ما هو جيد في الدول الأخرى وإدماجه في أوضاعنا السياسية. ثم إن هذا يتيح إدراك حقيقة هي أن الديمقراطية لا يمكن أن تستورد من دوائر معينة من العالم، ولكنها بالأحرى، عملية تطور داخلي تعبر عن التجارب والثقافات الوطنية.

ونحن الأمم النامية، ظل الحظ يجانبنا زمنا طويلا. فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، في عام ١٩٤٥، جلبت إلينا أيديولوجيات سياسية فرضت علينا من جانب بلدان رأت فيها ما يحقق لها المجد والمكانة الوطنية. ويجب أن يكون ما حدث بعد ذلك لهذه

الأمم المتحدة بدور نشيط وحفاز، أمر جدير بالترحيب.

ومع كل مزايا الديمقراطية، فإن التقدم المتواصل في إقرارها لا ينبغي أن يؤخذ على أنه أمر مسلم به. إن صنع الديمقراطية عملية أليمة يصح أن تنتكس إذا لم تساند على نحو مستمر. وهنا، مرة أخرى، يتوقع من الأمم المتحدة، إخلاصا منها للروح المقدسة للميثاق، أن تعرب عن تأييدها المعنوي وأن تقدم مساعدتها الملموسة. إن الهدف من مشروع القرار المعروض علينا هو مجرد تأكيد لهذه الحاجة، ونتعشم أن يعتمد بتوافق الآراء.

وأخيرا، نظرا لأن رومانيا سوف تستضيف المؤتمر الدولي المقبل للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، أود أن أطمئن الجمعية إلى أن حكومتي ستبذل قصارى جهدها لجعل هذا الاجتماع حدثا مرموقا على الصعيد السياسي. ومن أجل تحقيق هذا، سنعتمد على تأييد وأفكار كل الدول الأعضاء التي يهمها الأمر. ونعتقد أن مؤتمر بوخارست، سيكون، حقا، فرصة جديدة وقيمة لتبادل الآراء على نطاق واسع بشأن مثل هذا الموضوع الذي هو الآن من موضوعات الساعة. ونحن واثقون بأنه سيضيف قيمة كبيرة إلى مناقشات منظومة الأمم المتحدة وأعمالها.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفدي بالفرصة المتاحة لمخاطبة هذه الجمعية في موضوع بند جدول الأعمال المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة". إن هذه المناقشة تجري في وقت يعتبر فيه السلم سلعة أساسية في العالم. ويحث بند جدول الأعمال الأمم المتحدة على تأييد جهود الدول الأعضاء في سعيها من أجل استعادة وتعزيز الديمقراطية. ولهذا الغرض، يود وفدي أن يناشد الأمم المتحدة أن تواصل بث الاحترام لسيادة الدول، بحيث يظل هناك تقدير مناسب لمختلف مناهج الديمقراطية.

لم يكن بوسع مملكة سوازيلند أن تظل بمنأى عن رياح الديمقراطية التي بدأت تهب في بداية التسعينات. ومع ذلك، فإن نهجنا قد قرره الأمة السوازيلندية برمتها حين قدمت إسهاماتها في هذا الصدد في محافل شعبية عديدة. وقد وافقت الأمة

وفي ضوء كل الذي قلته، يصبح واضحاً إن الأمم المتحدة عليها واجب تشجيع الدول الأعضاء على احترام نهج الأمم الأخرى في الأخذ بمبدأ الديمقراطية. ولذلك، يظل على الأمم المتحدة أن تثني دولا معينة عن اتخاذ موقف الناقد النظري للأوضاع من مجلسه البعيد دون مراعاة للظروف الوطنية المصاحبة. ولقد بلغ الوضع من الخطورة أن دولا متقدمة معينة أصبحت تمسك عن تقديم مساعدتها المالية للتنمية بذريعة أن البلدان النامية لا تتوفر فيها الديمقراطية عند قياسها

الأيديولوجيات بمثابة رسالة واضحة إلينا، ولا سيما الأمم النامية، بأن أية ديمقراطية تقوم على مبادئ أجنبية تنتهي بالفشل، مؤدية إلى أزمات وبليلة وطنية.

وتعتقد مملكة سوازيلند أن جميع الديمقراطيات، بصرف النظر عن المكان الذي نشأت فيه، تتبع مثلاً أعلى مقنعاً: ألا وهو الديمقراطية. وقد نشبت حروب عديدة وطنية وإقليمية باسم الدفاع عن الديمقراطية. ولعلي أحاول هنا أن أوضح نوع الديمقراطية الذي يحتاجه الشعب بصفة عامة: إنه نظام مستمد من ظروف السكان الأصليين ورغبة في تمتع هذا النظام بمشاركة شعبية، ووجود مشاركة من خلال ممثلين منتخبين.

لقد طرحت فكرة الاشتراك المباشر أول ما طرحت عن طريق نظام "المدينة المستقلة" اليوناني. ولا يساورني شك في أن ذلك النظام لا بد أنه كان سائداً في المراحل الأولى من مراحل المشاركة في أمور الحكم، وأنه يمثل عملية تطور أسفرت عن ظهور مفهوم الصفة التمثيلية في اليونان. إلا أنني أود أن أؤكد عند هذا الحد أن ثمة أجزاء أخرى من العالم كانت تتخذ نهجاً مغايراً للديمقراطية، وأن اليونانيين لم يعاقبوا تلك الأمم على ابتكاراتها في الديمقراطية، وليس من المتصور أنهم كان يمكن أن يفعلوا ذلك أبداً. بل إنهم كانوا على استعداد للتعلم من تلك الابتكارات. فحتى أقدم أنماط الديمقراطية، التي اجتازت عدة اختبارات، لا يمكن أن تصبح - في رأينا - نماذج عالمية.

لقد اتبعت أمم متعددة وسائل مختلفة للوصول إلى التمثيل البرلماني. وثبت أن هذه الوسائل يمكن أن تنجح إذا كانت تعكس الظروف الوطنية، التي هي اللبنة الأساسية لبناء الديمقراطية الحقة. في بعض الحالات، هناك وسائل تقوم على الحزب الواحد، وفي حالات أخرى، هناك ديمقراطية تقوم على تعدد الأحزاب؛ وفي حالات غيرها، لا توجد أحزاب على الإطلاق. وعلى ذلك يمكن اعتبار الديمقراطية الوسيلة اللازمة لإيصال السلع الأساسية إلى الشعب.

وفي بعض الدول، تعيّن الحكومة بواسطة رئيس الدولة؛ ولا تختار من بين الممثلين البرلمانيين المنتخبين. وهنا مرة أخرى، يمكن أن ينجح هذا الأسلوب شرط مراعاة الدستور والظروف الوطنية.

بالمعيار الذي تتصور صحته هذه البلدان المتقدمة النمو.

وفي الختام، أود أن أسجل أنه عن طريق استمرار المشاركة في الأفكار والخبرات سيواصل مبدأ الديمقراطية ازدهاره ودعمه للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة إلى أن تصل إلى مرحلة النضج.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.